

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - ملحقة مغنية

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجاري

دور القروض في تفعيل الإستثمارات

دراسة تطبيقية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

- وكالة مغنية -

تقرير تربص مقدم لنيل شهادة الليسانس - تخصص مالية -

تحت إشراف الدكتور:

داودي محمد

من إعداد الطالبة:

دحاوي عربية سعاد

السنة الجامعية: 2013-2014

ملخص: دور القروض في تفعيل الاستثمارات

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة القروض في تمويل المشاريع التي تمثل أهم الاستثمارات. فموجب هذا التمويل تُحقق أهداف المنشآت من أرباح و استمرارية، و بالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية و تحقيق التوازن المالي. و ما استخلصناه من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA. بمعنى، هو أن للقروض دور كبير في تفعيل الاستثمارات الممولة من طرف البنوك، حيث تقوم بدراسة تحليلية دقيقة تسمح بتقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة و التنبؤ بها مستقبلا، و هذا ما يضمن للمشاريع النجاح و اختصار الوقت.

الكلمات المفتاحية:

القروض البنكية – التمويل – الاستثمارات – الوضعية المالية – التنمية الاقتصادية.

Résumé : Le Rôle de Crédits dans l'Activation de l'Investissements

Cette étude vise à mettre en évidence la contribution des prêts bancaires pour financer les projets qui représentent les investissements les plus importants. En vertu de ce financement, les installations réalisent les objectifs de bénéfices et de la continuité, pour ainsi atteindre les objectifs du développement économique et la réalisation de l'équilibre financier. Et comme conclusion tiré de l'étude appliquée que la chercheur a fait à l'Agence du Crédit populaire d'Algérie CPA à Maghnia, c'est que les crédits jouent un grand rôle dans l'activation des investissements financés par les banques à tel point qu'elle assume l'étude analytique précise qui permet d'estimer et personnaliser la situation financière des établissement et de la pronostiquer à l'avenir, ce que assure la réussite aux projets, et de raccourcir le temps.

Mots-clés :

Prêts bancaire-Financement-Investissements-La situation financière-Développement économique.

Abstract: The Role of Credits in the Activation of the Investments

This study aims at shedding light on the contribution of banks in financing the projects that represent the most important investments. Because of this financing, facilities realize their objectives of economic development and financial balance. What the researcher has concluded from her practical study at Maghnia's Agency of the Popular Credit of Algeria APC is that loans play a big role in the activation of investment financed by banks where these latter provide precise analytical studies that allow accurate diagnosis and assessment of the financial situation of the borrowing institutions and predict them in the future And this is what ensures the success of projects and saves time for them.

Key words:

Bank loans-Financing-Investments-Financial situation- Economic Development.



« وَ قُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ سَتَرْحَمُونَ إِلَىٰ مَحَلِّ
الْغَيْبِ وَ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »

صدق الله العظيم

الآية 105 من سورة التوبة

دعاء

« يا رب لا تجعلني أصابك بالغرور إذا نجعت، ولا باليأس إذا أخفقت، بل
ذكرني دائما أنّ الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح. يا رب إذا
أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي، و إذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ
إعتزازي بكرامتي، و إذا أسأتني يا رب إلى الناس، فامنعني شجاعة
الاعتذار، و إذا أساء الناس إليّ فامنعني شجاعة العفو ».

آمين



شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله الذي وفقني إلى ما استطعت الوصول إليه لإنجاز هذا العمل، و إذا كان الحمد فله وحده، و إذا كان الشكر فله قبل كل أحد، أحمده و أشكره على توفيقه لي. أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى أستاذي الكريم الدكتور "داودي محمد"، لما قدمه لي من توجيه و إرشاد، و نصح من خلال إشرافه على تنظيم مجهوداتي و معلوماتي، و انتقاداته البناءة، أهدي له ثمرة جهدي و ألفه شكر.

و أشكر السيد "مختاري"، مدير ملحقة مغنية، و كل الأساتذة الكرام الذين تدرجت عندهم طيلة السنوات الثلاث، أهدي أليكم نتائج تعبي و جهدي و لكم مني كل الإحترام و التقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لكل من ساعدني في إعداد هذا التقرير في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بمغنية، و اخص بالذكر السادة: "جديد واسيني" بمصلحة القروض، و "شور و يازيد" بمصلحة المراقبة. إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إنجاح دربي و تصويب عقلي، إلى كل هؤلاء شكرا.



إهداء

الحمد لله ربّ العرش العظيم، الذي جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا
فأفضل بتوفيقه في إنجاز هذا التقرير، و أركى الصلاة والسلام على صفيه
و خيله محمد صلى الله عليه و سلم خاتم الأنبياء و الرسل أكرم السابقين و
اللاحقين، أهدي ثمرة جهدي إلى:

والديّ العنونا، الذي مهما قلت فيهما فلن أوفيهما حقهما، اللذان
تفهما وضعي و لم يخذرا جهدا لتحفيزي و توجيهي، فشكرا لكما و أطال
الله في عمركما.

إلى اللواتي بوجودهنّ أكتسب قوة و محبة لا حدود لها، و أرى
التفاؤل بأعينهنّ و السعادة في ضحكهنّ، فلذات قلبي، بناتي الحبيبات.
إلى إخوتي، عزوتي و سندي في الدنيا، و كل زوجاتهم و ابنائهم.
إلى أختي، توأم روحي، رفيقة دربي، و كاتمة أسرارتي، و زوجتي
و ابنها.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل خيري، و أهدي بالجواب الصحيح حيرة
سائله، فأظهر بسماحته تواضع العلماء، و برحابته سماحة العارفين.
إلى كل طالبة دفعة 2014، و خاصة إلى من عرفت كيف أجدهم، و
علموني أن لا أضيعهم: نجيمة، إلهام، إيمان، أنيسة و عمارة...

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد، و لو بكلمة مشجعة.
و إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.



الفهرس

فهرس المحتويات

دعاء

شكر و تقدير

إهداء

فهرس الأشكال و الجداول

أ..... المقدمة العامة

الفصل الأول: القروض البنكية

1..... مقدمة الفصل

2..... المبحث الأول: ماهية البنوك

2..... المطلب الأول: مفهوم البنك و أهميته

2..... الفرع الأول: مفهوم البنك

2..... الفرع الثاني: أهمية البنوك

3..... المطلب الثاني: مبادئ و أهداف البنوك

3..... الفرع الأول: مبادئ البنوك

3..... الفرع الثاني: أهداف البنك

4..... المطلب الثالث: وظائف البنوك

5..... المطلب الرابع: أنواع البنوك

5..... الفرع الأول: البنك المركزي

5..... الفرع الثاني: البنوك التجارية

7..... الفرع الثالث: البنوك المتخصصة

7..... الفرع الرابع: بنوك الاستثمار

8..... الفرع الخامس: بنوك الادخار

8..... الفرع السادس: البنوك الإسلامية

9..... المبحث الثاني: ماهية القروض

9..... المطلب الأول: مفهوم القروض و أهميتها

9..... الفرع الأول: مفهوم القروض

9..... الفرع الثاني: أهمية القروض

10	المطلب الثاني:مصادر القروض و خصائصها.....
10	الفرع الأول:مصادر القروض.....
10	الفرع الثاني:خصائص القروض.....
11	المطلب الثالث:أنواع القروض.....
11	الفرع الأول:القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال.....
14	الفرع الثاني:القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات.....
15	الفرع الثالث:القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.....
15	المطلب الرابع:أهداف العملية الإقراضية.....
15	المطلب الخامس:مخاطر و ضمانات القروض.....
15	الفرع الأول:مخاطر القروض.....
17	الفرع الثاني:الضمانات البنكية.....
19	المبحث الثالث:سياسة الإقراض.....
19	المطلب الأول:ماهية الاستثمار في القروض.....
19	الفرع الأول: الاستثمار في الأصول النقدية.....
19	الفرع الثاني:الاستثمار في الأوراق المالية.....
19	الفرع الثالث:الاستثمار في القروض.....
20	المطلب الثاني:السياسة الرئيسية للإقراض و العوامل المؤثرة فيها.....
20	أولاً:سياسة الإقراض.....
21	الفرع الأول:حجم الأموال المتاحة للإقراض.....
21	الفرع الثاني:تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك.....
21	الفرع الثالث:مستويات اتخاذ القرار.....
21	الفرع الرابع:تشكيلة القروض.....
22	الفرع الخامس:شروط الإقراض.....
22	الفرع السادس:متابعة القروض.....
22	الفرع السابع:ملفات القرض.....
23	ثانياً:العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض.....
23	الفرع الأول:رأسمال البنك.....
23	الفرع الثاني:الظروف و الأوضاع الاقتصادية.....
23	الفرع الثالث:حاجات المنطقة التي يخدمها البنك.....

23	الفرع الرابع: سياسات البنك المركزي و السلطات النقدية.....
24	الفرع الخامس: حجم الودائع، نوعيتها و طبيعتها.....
24	الفرع السادس: احتياجات السيولة في الأجل القصير و الطويل.....
24	الفرع السابع: متطلبات الربحية.....
24	الفرع الثامن: تكلفة المورد.....
24	الفرع التاسع: تنافس البنوك بينها و بين المؤسسات البنكية الأخرى.....
24	الفرع العاشر: قدرة موظفي البنك المسؤولين عن عملية الإقراض.....
25	المطلب الثالث: تحليل طلبات الاقتراض.....
25	الفرع الأول: الغرض من القرض.....
25	الفرع الثاني: الحصول على معلومات من مقدم القرض.....
26	الفرع الثالث: تحليل البيانات المتاحة.....
28	المطلب الرابع: التفاوض مع العميل.....
29	المطلب الخامس: اتخاذ القرار بشأن القرض و متابعته.....
29	الفرع الأول: اتخاذ القرار.....
30	الفرع الثاني: متابعة القروض.....
31	خاتمة الفصل.....

الفصل الثاني: دور القروض في تنمية الاستثمار

32	مقدمة الفصل.....
33	المبحث الأول: ماهية الاستثمار.....
33	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أهميته.....
33	الفرع الأول: تعريف الاستثمار.....
33	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.....
34	المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار و أهدافه.....
34	الفرع الأول: مبادئ الاستثمار.....
34	الفرع الثاني: أهداف الاستثمار.....
34	المطلب الثالث: معايير تويب الاستثمارات.....
36	المطلب الرابع: عوائد الاستثمار و مخاطره.....
36	الفرع الأول: عوائد الاستثمار.....
37	الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار.....

38	المبحث الثاني: المؤسسة و قرارا الاستثمار.....
38	المطلب الأول:قرارات المؤسسة.....
39	المطلب الثاني:خصائص و سمات القرار الاستثماري.....
40	المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار.....
41	المطلب الرابع:تقنيات تقييم أداء المؤسسة.....
45	المبحث الثالث:دراسة تطبيقية بوكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA.....
45	المطلب الأول:لمحة حول بنك القرض الشعبي الجزائريCPA و كالتة.مغنية411.....
45	الفرع الأول: نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائريCPA.....
48	الفرع الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري411 مغنية.....
51	المطلب الثاني: قروض وكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائريCPA وملفات طلبها.....
51	الفرع الأول:أنواع القروض الممنوحة من وكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري.....
52	الفرع الثاني:ملفات طلب القروض.....
54	المطلب الثالث:دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مغنية.....
54	الفرع الأول:تقديم ملف القرض.....
55	الفرع الثاني:مراحل دراسة القرض.....
56	المطلب الرابع:التحليل المالي و تقييم مشروع موضوع القرض.....
63	المطلب الخامس:تقييم عملية منح قروض الاستثمار بوكالة مغنية لبنك CPA.....
66	خاتمة الفصل.....
68	الخاتمة العامة.....
	الملاحق
70	قائمة المراجع.....

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
29	الإجراءات التي يمر بها طلب الإقراض	01
46	مخطط النظام المصرفي الجزائري	02
47	مجموعات وو كالات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	03
49	الهيكل التنظيمي لو كالة مغنية 411 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA	04
64	منحى بياني لتطور منح قروض و كالة مغنية لبنك CPA	05
64	توزيع قروض بنك القرض الشعبي الجزائري و كالة مغنية CPA	06

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
27	النسب المالية المقترحة لتحليل المركز المالي للعميل	01
57	رأس المال العامل و نسبته	02
58	احتياج رأس المال العامل و نسبته	03
58	الخزينة	04
59	مؤشرات الهيكلية المالية	05
60	نسبة التمويل الدائم و التمويل الذاتي	06
60	الاستقلالية المالية	07
61	نسب السيولة الصافية	08
62	مؤشرات المردودية	09
62	التدفق النقدي	10
64	إجمالي القروض الممنوحة من و كالة مغنية لبنك CPA	11

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعتبر الإهتمام بالمشاريع الإستثمارية من أهم النشاطات الإقتصادية حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية، تحقيق التوازن المالي و إنعاش النشاط الإقتصادي .

و يعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثمائي يتوقف على فعاليته في التنمية من خلال عوائد كبيرة و بأقل التكاليف و كذا دراسته و تحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله، وتتم عملية التمويل إما ذاتيا عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح، و إما خارجيا و ذلك باللجوء إلى الإقتراض من مختلف الهيئات المالية كالبنوك التجارية.

فقطاع البنوك يقوم بدور حيوي خاصة فيما يتعلق بدفع التنمية و تطور مختلف القطاعات و لأن معظم الدول و منها الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق و سياسة التحرر الاقتصادي كان لزاما على النظام المصرفي العمل على مواكبة هذه التطورات و مواجهة تحديات المنافسة الجديدة.

و بحكم وظيفة البنك كوعاء للمدخرات عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة و توزيعها على مختلف القطاعات الإقتصادية لدفع النشاط الإقتصادي و تحقيق خطة التنمية الإقتصادية الوطنية من جهة، و من جهة أخرى البحث عن الربح كون الإقراض المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى.

و على ضوء ما سبق، سنعالج موضوعنا من زاوية السؤال الجوهرية الآتي:

" كيف تساهم القروض البنكية في تفعيل الإستثمارات ؟ "

و لإثراء هذا الموضوع و إبراز أهميته، نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما القرض؟ و ما هي المعايير المعمول بها لمنحه؟

(2) إلى أين سيوجه القرض؟ و ما هي مخاطره و ضماناته؟

(3) ما هي طرق تقييم المشروع الإستثمائي؟

* فرضيات الموضوع:

(1) القروض المصرفية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهدوا بالالتزام بتلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها، و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

(2) توجه القروض إلى تمويل الإستهلاك و حاجات الصناعة، الزراعة، التجارة و الخدمات... الخ. وتدعم عملية منح القروض بتقديم مجموعة من الضمانات الكافلة للبنك استرداد أمواله في حالة ارتفاع درجة المخاطرة.

3) إن طرق تقييم المشروع الإستثماري تعتبر من التقنيات المستعملة من طرف البنك من أجل المشاريع الإستثمارية، أثناء دراسة ملفات القرض.

* مبررات اختيار الموضوع:

- صلته بتخصص المالية.

- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الإستثمارية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

- الموضوع يعالج القروض التي يمكن البنك منحها، و التي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع التي تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

* الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى رصد التمويل المتاح للبنوك تقديمه على شكل قروض للمشاريع الإستثمارية و كيف يساهم في نجاح هذه المشاريع. كذلك التعرف على مراحل منح و تسيير القروض الإستثمارية و تقييمها إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي و كسب الخبرة في الميدان العلمي و العملي.

* الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للبحث في إمكانية اعتباره موضوعا يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة، في حين أن الأهمية التطبيقية في البحث سوف تكمن في رصد مجمل المشاكل التي تواجه هذه المشاريع.

* حدود البحث:

بغرض الإجابة على الإشكالية المقترحة، و بغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع محددات البحث كما يلي:

- البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالقروض و الاستثمار.

- البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك القرض الجزائري، وكالة مغنية(411).

- البعد الزمني: خلال مدة التربص و التي تمت في مدة 15 يوما (من 6 إلى 20/2/2014).

من أجل الوصول إلى نتائج مقنعة و للإجابة على إشكالية البحث و التساؤلات المطروحة سابقا، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري و إسقاط الدراسة على أرض الواقع و ذلك بقيامنا بدراسة تحليلية في بنك تجاري جزائري.

و لغرض الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: يتمحور حول البنوك و القروض.

و الفصل الثاني: يبرز دور القروض البنكية في تنمية الاستثمار، متضمنا مبحثا لدراسة تطبيقية بوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري.مغنية.

الفصل الأول: القروض البنكية

* المبحث الأول: ماهية البنوك

* المبحث الثاني: ماهية القروض

* المبحث الثالث: سياسة الإقراض

مقدمة الفصل:

تشكل البنوك التجارية جزءا هاما من الجهاز المصرفي، فما إن تطور النشاط الاقتصادي حتى طورت من إمكانياتها ووظائفها لمواكبة النمط الجديد من التغيير، و الذي على أساسه تعددت أشكال هذه البنوك و تنوعت وظائفها بهدف توجيه الأموال المدخرة نحو أفضل الإستثمارات خاصة بعد بروز معالم اقتصاد السوق. وتعتبر القروض أهم نشاط مريح يسعى من خلاله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، هذه القروض موجهة أساسا لتمويل إحتياجات قصيرة الأجل تسمح بمواجهة نفقات الإستغلال، و عجز الخزينة، كما توجه أيضا لتمويل المشاريع الإستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات. غير أن البنوك تتعرض لمخاطر كثيرة و متنوعة عند منحها للقروض، إذ لا يمكن إيجاد قرض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة، مما يوجب على البنوك وضع سياسة إقراضية على درجة عالية من الدراسة و المرونة.

وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على التوالي:

- المبحث الأول: ماهية البنوك.
- المبحث الثاني: ماهية القروض.
- المبحث الثالث: سياسة الإقراض.

المبحث الأول: ماهية البنوك

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه، والذي لأجله أنشأت و يرجع هذا التعدد للتخصص الدقيق و الرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية و الثقة، وتختلف البنوك من دولة لأخرى تبعاً لنظامها السياسي و الاقتصادي و مدى تطور التعاملات و الأنشطة فيه.

المطلب الأول: مفهوم البنك و أهميته

الفرع الأول: مفهوم البنك

البنك هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو للأجل محددة و تزاوّل عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد الوطني، و يباشر عمليان الإدخار و الإستثمار المالي في الداخل و الخارج، بما يساهم في إنتاج المشروعات، و ما يتطلب من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي¹. و هناك من يعرفه بالمنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها².

حيث أنّ رأسمال البنك عند التأسيس زائد الاحتياط زائد الأرباح المتراكمة لا يمثل إلاّ جزءاً بسيطاً من مجموع الأموال التي يتعامل بها، و يترتب على هذه الحقيقة، أي المتاجرة بأموال الغير نتيجتان هما:

1. الحرص: البنك مؤتمن على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو حريص على تلك الأموال حرصاً عليه المنطق و القانون، فهذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها عند إقراضه، فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه.

2. السيولة: البنك يتعامل بأموال المودعين، لدى عليه أن يكون حاضراً لطلباتهم لسحب ما يرغبون من ودايعهم، و هذا يفسر وجود مبدأ السيولة الكافية لدى البنوك لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل المودعين³.

الفرع الثاني: أهمية البنوك

بناءً على ما سبق، فإنّ وجود البنوك في إقتصاد اليوم يعدّ ضرورة حيوية، و بالتالي يمكن تسجيل أهميتها

كالتالي:

ü نظراً لتنوّع استثمارات المصارف، فإنّها توزّع المخاطر ممّا يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

ü يمكن للبنوك نظراً لكبر الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر و التوزيع، طبعة 2006، ص2.

² حسين جميل البديري، "البنوك، مدخل محاسبي و إداري"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 2003، ص16.

³ .. شاكرا القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1992، ص28.

إنّ وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدّر عائداً ممّا يقلل الطلب على النقود.

بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف و شروط مختلفة للمستثمرين فإنّها تستوعب جميع الرغبات وستجيب لها.

تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر لرؤوس المالية¹.

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف البنوك

الفرع الأول: مبادئ البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين و تنمية معاملاتهم، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

السرية: و هو عامل يجب أن تتوفر بين البنك و العميل، فلا يجب للبنك أن يخبر أحدا عن أسرار عملاءه و يستثني الالتزام بهذا المبدأ عند طلب جهة رقابية عامّة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

حسن المعاملة : أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة معاملة البنك له، لدى فواجب البنك اختيار العاملين بعناية فائقة و تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملاءه.

الراحة و السرعة : إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك و السرعة في الإجراءات.

كثرة الفروع: يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه و ذلك بفتح فروع في مختلف المناطق وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة منها:

- تسهيل المعاملات على العملاء بعدم انتقالهم إلى إدارة البنك.
- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، و يقل عند الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
- السهولة و السرعة و قلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للنقود من جهة إلى أخرى².

الفرع الثاني: أهداف البنك

يسعى البنك كغيره من منظمات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها :

1. أهداف مالية:

- استمرار تحقيق الأرباح.
- تعظيم معدّل العائد على بنية معقولة من السيولة.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص2.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص5.

2. أهداف إدارية:

- تحسين الخدمات المصرفية.
- تنوع و تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تحقيق تكلفة لتقديم الخدمات المصرفية.
- تقليل الوقت الضائع.

3. أهداف أخرى:

- الاستمرار و التقدم.
- تحقيق مستويات موضوعية من العوائد.

المطلب الثالث: وظائف البنوك

يوجد للبنوك نوعان من الوظائف، تقليدية قديمة و حديثة:

1. الوظائف التقليدية:

- قبول الودائع سواء كانت جارية، توفير، ودائع لأجل.
- تمويل العملاء تحت منهجية الربحية و السيولة و الضمان.
- خلق النقود.

2. الوظائف الحديثة:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء في مجالات دراسة الجدوى الاقتصادية و الفنية و الكيفية و إدارة الأعمال.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب العملاء.
- تقديم التمويل متوسط و طويل الأجل.
- إصدار شيكات سياحية.
- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- إدارة أعمال و ممتلكات العملاء.
- تقديم خدمة الإعتمادات المستندية.
- شراء و بيع العملات.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن خلال منحهم قروض خاصة لهذا الغرض
- تقديم خدمات الحاسبة الإلكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات و التدريب و غيرها

المطلب الرابع: أنواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع ويختلف الجهاز المصرفي من دولة لأخرى، وفقا لنظامها الاقتصادي ودرجة الحرية التي يتمتع بها هذا الجهاز في رسم خططه و سياساته و مدى حاجة الاقتصاد الوطني كنوع معين من البنوك.

الفرع الأول: البنك المركزي

يعتبر قلب الجهاز المصرفي النابض، وهو المنشأة العليا التي تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي، وبالتالي الاقتصادي، فهو بنك البنوك وبنك الدولة فضلا على كونه أداة إشرافية و رقابية على الجهاز المصرفي ككل، فهو يخدم الحكومة وقروضها و إصدار أوراق النقد، و العمل على استقرار سوق رأس المال و تدعيم الاقتصاد و تحديد سعر الخصم و سعر الفائدة¹.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

هي منشأة مالية متخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح، فهي المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها²، ومن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية ما يلي:

- جذب الودائع و تقديم القروض.
 - تقديم مجال الادخار سواء للأفراد و منشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية.
 - تقديم وسائل للدفع و الشراء و الخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الخدمات الجارية.
 - تقديم خدمات مالية عالمية من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة و التمويل الدولي.
 - تقديم الخدمات الاستثمارية مثل التعهد بإصدار الأسهم و تصريفها للشركات المصدرة له.
 - خصم الأوراق التجارية.
 - شراء و بيع العملات و الأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته³.
- تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة و هي الربحية، السيولة و الأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الرئيسية للبنوك و المتمثلة في قبول الودائع، تقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية:

الربحية: باعتبار البنوك أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيراداتها بنسبة معينة يترتب عنها زيادة الأرباح بنسبة أكبر، و العكس صحيح لدى نجد البنوك تسعى دائما لزيادة إيراداتها لتجنب الخسائر.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، «إدارة البنوك»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2005، ص11.

² محمد سعيد أنور سلطان، المرجع نفسه، ص15.

³ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص139-140.

٣ السيولة: يمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب إذن على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها في أي لحظة و تجنب التعرض لنقص السيولة لما في ذلك تأثير ثقة المودعين فيه.

٤ الأمان: يتسم رأسمال البنك بالصغر إذ لا تزيد نسبته عن 10%، ويعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين و الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، لدى فإذا زادت الخسائر عن رأس المال فقد تلتهم جزء من أموال المودعين¹.

و تنقسم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقاً لحجم نشاطها و تنظيمها الإداري:

(1) البنوك ذات الفروع:

تتخذ غالباً شكل الشركات المساهمة ولهل فروع في كافة الأنحاء الهامة في البلاد و تتبع اللامركزية في إدارتها و تقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل شرط استخدامها في تمويل رأس المال العامل لضمان السرعة في استرداد القروض²

(2) بنوك السلاسل:

وهي تنشأ نتيجة نمو كبير حجم البنوك التجارية و حجم الأموال التي متولها، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً، تحت إشراف مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة وينسق الأعمال و النشاط بين الوحدات ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

(3) بنوك المجموعات:

وهي شبه الشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها، وتشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها، فهي ذات طابع احتكاري.

(4) البنوك الفردية:

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات الأشخاص و تتميز في توظيف مواردها التي تكون قابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير، وبدون خسائر مثل الأوراق التجارية المخصوصة.

(5) البنوك المحلية:

تنشأ لتبشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو حتى مدينة محددة.

¹ منير ابراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرار"، مركز الدلتا للطباعة، طنطا، مصر، طبعة 2009، ص 11-12.

² محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة

هذه من البنوك لا تستقي مواردها من الودائع مثل البنوك التجارية، وإنما من رأسمالها و من السندات و القروض العامة التي تصدرها، لدى فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر إلا في حدود مواردها و من أنواعها ما يلي:

(1) بنوك التنمية الصناعية:

وهي بنوك متخصصة في إنشاء و تدعيم الصناعات المختلفة معتمدة على رأسمالها و ما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى أو السندات التي تصدرها.

(2) بنوك التنمية الزراعية:

هي بنوك متخصصة في تمويل نفقات الزراعة و الحصاد بـمـنـح قروض قصيرة الأجل و شراء الآلات الزراعية و رفع الكفاءة الإنتاجية بقروض متوسطة الأجل و بقروض طويلة المدى لاستصلاح الأراضي.

(3) البنوك العقارية:

هي منشآت مالية تقدم سلف بضمان أراضي أو عقارات مبنية، و قروض لجمعيات و منشآت الإسكان كما تساهم أيضا في تأسيس هذه المنشآت معتمدة في تمويلها على رؤوس الأموال و القروض طويلة الأجل التي تتحصل عليها من البنك المركزي، كما تقوم بالرقابة المصرفية الكاملة على الأنفاق و الإدارة الاقتصادية للمشروع و خدمة أجهزة التعمير.

(4) بنوك التجارة الخارجية:

تختص في تمويل التجارة الخارجية و المعاملات الدولية، و الهدف من إنشائها هو مساعدة التجارة الخارجية و النهوض بها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية بما في ذلك قروض الاستثمار طويلة الأجل كما تمنح تسهيلات الائتمانية للمنشآت الصناعية للنهوض بالإنتاج المتخصص للتصدير من حيث الكم، و شراء المواد الأولية و السلع الوسيطة¹.

الفرع الرابع: بنوك الاستثمار

هي البنوك التي تقوم بتجميع و تنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية و سياسات دعم الاقتصاد الوطني، و يجوز لها أن تنشأ في هذا المجال شركات الاستثمار²، و من وظائفها:

- الاتجار في الأوراق المالية بشرائها و إعادة بيعها بالتجزئة (أسهم و سندات).
- السمسرة و الحصول على عمولة شراء و بيع الأوراق المالية الموجودة بالسوق.
- تسويق الأوراق المالية المصدرة لتوفير رأس المال طويل الأجل لكافة المشروعات³.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 18-23.

² السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، مرجع سابق، ص 159-160.

³ السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

الفرع الخامس: بنوك الادخار

هي بنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وهي أقرب وسيلة للمدخر من ذوي الدخل الصغيرة.

الفرع السادس: البنوك الإسلامية

هي بنوك حديثة النشأة، و فكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبد التعامل بالفائدة بين البنك و عملاءه أحذا و عطاء، هي مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة إقتصادية و اجتماعية تبحث عن المشروعات الأكثر نفعاً وليس مجرد الأكثر ربحاً.

إنّ لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات الاقتصادية و المالية في أي دولة، فهي تقوم بدور حيوي خاصة فيما يتعلّق بدفع التنمية و التطور لهذه القطاعات، ولأنّ معظم الدول و منها الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق و سياسة التحرر الاقتصادي الشيء الذي أدّى إلى تنويع نشاطات البنك و زيادة درجة تعقيدها.

المبحث الثاني: ماهية القروض

أنّ البنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها، وإنما تبحث عنها و تجمعها من أجل استعمالها في سدّ الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، و لذلك يمكن أنّ أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنوك يتمثل في منح القروض للذين يحتاجون إليها حيث تعتبر القروض عملية تحويل مؤقتة لرأسمال من زبون اقتصادي لآخر، وذلك قصد استغلاله في نشاط إستهلاكي أو إنتاجي شرط تسديد المبلغ مضافا إليه قيمة الفائدة.

المطلب الأول: مفهوم القروض و أهميتها

الفرع الأول: مفهوم القروض

يعبر القرض عن منح الثقة باعتبارها أساس كل قرض الذي هو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة¹. أما قانون النقد و القرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 68 عرف القرض على أنه: "عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان"، من خلال هذا يمكن تلخيص تعريف القرض من ثلاث زوايا رئيسية:

- يعتبر القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء ومراعاة الوقت عند التسديد.
- يعتبر القرض وسيلة تمهيدية فيها من المخاطرة و تقديم الخدمة في آن واحد، و هذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.
- إنّ عملية المخاطرة المرتبطة بتقديم القروض قد تكون جزئية أو كلية².

الفرع الثاني: أهمية القروض

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر فهو واسطة للتبادل و لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال³.
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته.
- تعد القروض عامل لخلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر الإيرادات و تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، و تدبير قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة لاحتياجات السحب.

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، طبعة 1999، ص31.

² عبد الجليل بوداح، "معالجة المخاطرة في حال منح القروض البنكية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منشوري، قسنطينة 8 ديسمبر 2008، ص114.

³ شاكر قرويني، مرجع سبق ذكره، ص113.

- تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والتجارة و الزراعة، فهي تمكن المنتج من شراء المواد الأولية و رفع أجور العمال، و تمويل المبيعات الآجلة.
- تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الإقتصادي، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة و زيادة القوة الشرائية التي تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية، و تحسين مستوى المعيشة¹.

المطلب الثاني: مصادر القروض وخصائصها

الفرع الأول: مصادر القروض

يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية و النقدية و هي التي تقوم بعمليات التمويل، فهي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، و موارد هذه المؤسسات في منح القروض هي:

1. موارد البنوك

- أ. النقود التي خلقتها والتي تغطي ودائعها.
- ب. الإدخار السائل أو قصير المدى الذي تجمهعه البنوك.
- ج. الموارد المقترضة للأجل الطويل و رأسمالها الخاص.
2. موارد صناديق القرض البلدي: تتكون من قروض و هبات الجمعيات المحلية.
3. موارد الشركات المالية: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.
4. موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.
5. الموارد المالية للخرينة العامة: تجمع الخزينة العامة للموارد من كل نوع سيولة.
- أ. موارد الادخار.

ب. موارد من عند المؤسسات المالية و خاصة البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنها².

الفرع الثاني: خصائص القروض

من خصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي:

1. المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.
2. المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامله، و يكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد و هي تصنف إلى ثلاثة أقسام:
 - أ. المدة القصيرة: تتراوح ثمانية عشر شهرا وستين حسب القانون الجزائري.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها"، الدار الجامعية، مصر، طبعة 2000، ص 104-105.

² WWW.Eqtissad blog spot .com

- ب. المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و سبع سنوات.
- ج. المدة الطويلة: تتراوح بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.
3. **سعر الفائدة:** يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن إستخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، و هو عائد الزمن عند إقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة¹. كما يعرف أيضا على أنه أجرة كراء النقود و يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة². وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها:
- قيمة القرض-مدة القرض- مرونة الطلب-المنافسة- درجة المخاطر- تكاليف القرض- تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى و الحد الأدنى لقيمة القرض.
4. **الضمانات:** و تكون إما عينية أو شخصية و سوف نتعرف عليها لاحقا بالتفصيل.
5. **طريقة السداد:** و هناك عدة برامج لعملية سداد القرض و من أهمها:
- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
 - أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.
 - إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت و جزء آخر بسعر فائدة متغير³.

المطلب الثالث: أنواع القروض

هناك عدة تصنيفات للقروض وفق معايير عديدة و مقاييس متنوعة و عموما سوف نتطرق إلى التصنيف التالي: القروض الموجهة لتمويل الاستغلال، و تلك الموجهة إلى تمويل الاستثمار.

الفرع الأول: القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال

هي قروض قصيرة من حيث المدة الزمنية لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، تلجأ المؤسسة إليها لتغطية احتياجاتها الآنية لخزينتها، أو لمواجهة عملية تجارية في زمن محدود. و تتبع البنوك عدة قروض لتمويل الأنشطة حسب طبيعة النشاط أو الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، و تصنف هذه القروض إلى ما يلي:

(1) القروض العامة:

هي قروض تمول الأصول المتداولة بصفة إجمالية و ليست موجهة لتمويل أصل بعينه و تسمى أيضا قروض الخزينة، تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة و منها:

أ. **تسهيلات الصندوق:** هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة القصيرة جدا التي يواجهها الزبون و الناجمة عن تأخر الإيرادات، فهب ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لعملية الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

¹ طاهر حيدر حيدران، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية 1997، ص61.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص70.

³ شاكر قزويني، مرجع سبق ذكره، ص28

ب. **الحساب المكشوف:** هو القرض البنكي الناجم عن عدم كفاية رأسمال العامل للزبون، حيث يترك حساب هذا الأخير مدينا في حدود مبلغ معين و لمدة قد تصل إلى سنة، و يختلف الحساب المكشوف عن تسهيلات الصندوق من حيث مدة القرض و طبيعة التبادل.

ج. **القرض الموسمي:** ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاطات موسمية غير منتظمة و غير ممتدة على دورة الاستغلال كمنشآت إنتاج و بيع اللوازم المدرسية أو إنتاج و بيع المحاصيل الزراعية، و في هذه الحالة فإنّ الزبون مطالب بتقديم مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط و عائداته، و بناءا عليه يقوم البنك بتقديم القرض.

د. **قرض الربط:** يمنح هذا القرض للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية¹.

(2) القروض الخاصة:

هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة و تتضمن ثلاث أنواع هي كالاتي:

أ. **التسيقات على البضائع:** هي قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقترض، و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضاعة، طبيعتها، مواصفاتها و مبلغها كما ينبغي عليه أن يتوقع هامشا ما بين المبلغ المقترض و قيمة الضمان للتقليل أكثر من الأخطار و مثل هذه القروض تمنح لتمويل المواد الأساسية و السلع المصنعة و النصف المصنعة.

ب. **التسيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة و ممثلة في الإدارة المركزي (الوزارات)، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، و المقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

ج. **الخصم التجاري:** هي أن يشتري البنك الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها و يحمل محله في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فهذا الخصم يعد قرضا باعتبار أن البنك أعطى مالا إلى حاملها، و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، و يستفيد البنك من ثمن و يسمى سعر الخصم².

(3) القرض بالالتزام:

و يسمى أيضا بالقرض بالتوقيع، و هو لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، إنّما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، أي أن البنك لا يعطي هنا النقود إنّما يعطي ثقته فقط حيث يكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزامه، و في مثل هذا النوع من القروض نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية:

¹ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 58-62.

² طاهر لطرش، مرجع سابق، بتصرف، ص 62-66.

- أ. **الضمان الاحتياطي:** هو التعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وقد يكون شرطيا إذا حدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الإلتزام، وقد يكون غير ذلك إذا ما لم تحدد أي شروط.
- ب. **الكفالة:** هي التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته، و تحدد في الإلتزام مدة الكفالة و مبلغها، يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك و إدارة الضرائب و في حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.
- ج. **القبول:** في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن و ليس زبونه، حيث يمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:

- القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون، الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
- القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
- القبول الممنوح للزبون لأجل الحصول على مساعدة للتخزين.
- القبول المقدم للتجارة الخارجية.

4) القروض المقدمة للأفراد:

هي قروض ذات طابع شخصي، و هدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد مثل بطاقات القرض و التي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود، و هذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر، و لم تستطع البنوك بعد تطويره لكي يرقى درجة الممارسة الشاملة.

5) ثمن القرض:

إنّ البنك كمنظمة تجارية يهدف إلى تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل الخدمات الممكنة لزيائنه، فهو عندما يقدم قرضا يتقاضى أجرا متمثلا في الفائدة المضبوطة وفق النظام 94-13 المؤرخ في 22 جوان 1994. فمعدلات الفائدة المدينة تحدد (المطبقة على القروض) و كذلك الدائنة (الممنوحة على الودائع) و مستوى العمولات بحرية من طرف البنوك و المؤسسة المالية مع إمكانية تدخل بنك الجزائر لتحديد الهامش الأقصى و يتركب معدل الفائدة من:

- أ. **المعدل المرجعي:** هو المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض الممنوحة لأحسن الزبائن، و يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية، فهو معلم بالنسبة للقروض العادية و ليس المعدل النهائي.
- ب. **العمولات:** هي الأتعاب التي يتحملها البنك عند القيام بعملية القرض، و تكون دائما موجبة مما يجعل دائما معدل الفائدة أكبر من المعدل المرجعي، و عليه فإنّ معدل الفائدة يأخذ العلاقة الآتية:
- $$\text{معدل الفائدة} = \text{المعدل المرجعي} + \text{العمولات}^1$$

¹ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص 67-70.

الفرع الثاني: القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات

يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة و طويلة الأجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة و وسائل العمل داخل المؤسسة.

1) عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات:

أ- القروض المتوسطة الأجل: هي قروض موجهة للاستثمارات، و التي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات و المخصصة لتجهيزات الإنتاج بصفة الأموال إضافة لاحتمالات عدم السداد الناجمة عن إمكانية حدوثها على مستوى المركز المالي للمقرض، و هنا نميز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

1. قروض قابلة للتعبئة: أي أن البنك المقرض يمكن له إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي للحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض و يسمح له ذلك بتقليل خطر تجميد الأموال و يجمعه إلى حد الوقوع في أزمة السيولة.

2. قروض غير قابلة للتعبئة: أي أن البنك غير قادر على إعادة خصم هذه القروض فيكون مجبرا على انتظار السداد و هنا تظهر مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

ب. القروض طويلة الأجل: هي قروض موجهة للاستثمارات طويلة المدى التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تقدر على تعبئتها لوحدها، تفوق في الغالب 7 سنوات و تمتد إلى غاية 20 سنة و نظرا لطبيعة هذه القروض فإن البنوك التجارية لا تقوى عليها لدى تقوم بها البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة و المخاطر العالية لهذه القروض تدفعها من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف هذه المخاطر حيث تشترك عدة مؤسسات في التمويل، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

رغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع، و لكن هذا لم يمنع النظام البنكي من التطوير بشكل يسمح له من تجاوز عوائق و مصاعب هذه الأنواع من القروض، حيث يدخل الائتمان التجاري في هذا التطوير.

2) القرض لإيجاري:

هو عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا، و ذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار، و خصائصه كالتالي:

- إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، و إنما بأقساط تتضمن ثمن شراء الأصل مضاف إليه الفوائد التي تعود على المؤسسة المؤجرة و مصاريف الاستغلال المرتبطة به.
- إن ملكية الأصل تعود للمؤسسة المؤجرة له أما المستأجرة، فهي مستفيدة فقط من الاستعمال.

- في نهاية العقد أمام المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار، و إما أن تشتري نهائياً الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد و إما أن تمتنع عن تجديد عقد التأجير و عن شراء الأصل و إرجاعه للمؤسسة المؤجرة¹.

الفرع الثالث: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، و تسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد و المصدر أثناء تعاملهم المباشر و المتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين. فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها و يتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون و يكون قصير الأجل².

المطلب الرابع: أهداف العملية الإقراضية

إنّ إقبال المؤسسة على البنوك عامل حضاري من عوامل التنمية، فعوض إقبال الدفاتر التجارية للمؤسسة و تسريح عمالها، و إعلان إفلاسها، لما لا تلجأ هذه المؤسسة إلى الإقراض للقضاء على الأزمة كيفما كان مصدرها، و من ثمة يمكن تقسيم أهداف العملية الإقراضية إلى ما يلي:

(1) أهداف اقتصادية:

- تغطية العجز المالي للمؤسسة.
- تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الإقصاء.
- تحقيق معدل معين من الربح.

(2) أهداف اجتماعية:

- القضاء على البطالة .
- رفع مستوى العمال اجتماعياً و معاشياً و دمجهم في الحياة الاجتماعية.
- العناية بالمجتمع و تلبية طلباته³.

المطلب الخامس: مخاطر و ضمانات القروض

الفرع الأول: مخاطر القروض

المخاطرة الائتمانية هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الإقراضية عن العائد التعاقدية نتيجة لضعف إدارة البنك، أو لعدم قدرة العميل على السداد أو التأخر في السداد، و إمّا لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية

¹ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص73-76.

² طاهر لطرش، المرجع نفسه، ص113.

³ WWW.Eqtissad blog spot.com

و السياسية و الاجتماعية، و تقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية و بعض الأساليب الإحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني¹. و بوجه عام هناك سبعة مخاطر أساسية هي:

(1) مخاطر الائتمان: كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المرعبة يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد الدين و فوائده وفقاً للتواريخ المحددة، و يكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو تأجيله، و ترجع هذه المخاطر إلى الظروف الاقتصادية العامة و المناخ التشغيل للمؤسسة الذي يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، و تختلف قدرة الفرد على رد الدين وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف و صافي ثروة الفرد، لهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض².

(2) مخاطر السيولة: تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب، فهي تنشأ في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما قد تكون نتيجة تغير معدلات الفائدة و الطلب على الائتمان و في حالة الركود الاقتصادي و الأزمات المالية. و تمتلك البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً لتلبية احتياجات السيولة كما يمكنها زيادة القروض.

(3) مخاطر سعر الفائدة: تنشأ نتيجة تقلبات معدلات الفائدة، و التي تؤدي إلى خسائر ملموسة للبنوك في حالة عدم توافق آجال الموارد مع الاستخدامات، خصوصاً إذا لم تتوفر معلومات التالية:

- معدل تكلفة مصادر الأموال و معدل العائد على الاستخدامات.
 - معدل حساسية هيكل معدلات العائد الناتج عن الفجوة بين آجال الموارد و الاستخدامات.
 - الهامش بين تكلفة الأموال و العائد منها ومدى استقرار وثبات هذا الهامش.
- و تتمثل مخاطر سعر الفائدة في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي طرأ على مستوى معدلات الفائدة، و يصبح الأصل حساساً بالنسبة لمعدل الفائدة، و يتأثر صافي دخل الفوائد بعلاقة طردية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة³.

(4) مخاطر التشغيل: توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، و هكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يسبب انخفاض صافي الدخل و قيمة البنك، و منه فإن نجاح الرقابة على الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات و الخدمات كفاً أم لا.

¹ محمد محمود عبد ربه، "دراسات في محاسبة التكاليف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000، ص 49-50.

² محمد عبد الفتاح الصيري، مرجع سابق، ص 110-112.

³ محمد عبد الفتاح الصيري، مرجع سبق ذكره، ص 115-117.

(5) مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات: و تمثل احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، أي أن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

(6) مخاطر أخرى: إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف و كذلك مخاطر البلد كمخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية أو خسارة الفائدة ورأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية، إضافة إلى موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد الوطني ككل¹.

الفرع الثاني: الضمانات البنكية

بما أن الخطر يظل عنصرا ملازما للقرض، يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات المقترضة من أجل زيادة الاحتياط. و يقصد بالضمانات الأصول التي يبدي العميل استعدادا لتقديمها للبنك مقابل الحصول على قرض، و لا يجوز للعميل التصرف فيه، وفي حالة فشله في سداد القرض أو فواته يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته. و يمكن تصنيف الضمانات إلى نوعين :

(1) الضمانات الشخصية: تركز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بال التزاماته في تاريخ الاستحقاق فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصا، وإنما يتطلب شخصا ثالثا يقوم بدور الضامن، و عليه يمكن أن تقسم هذا النوع من الضمان إلى:

أ. الكفالة: هي أن يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بها عند حلول آجال استحقاقها، و نظرا لأهميتها كضمان شخصي ينبغي أن يكون مكتوبا و متضمنا طبيعة الإلتزام بدقة و أن يمس موضوع الضمان ومدته، الشخص المدين و الشخص الكافل، إضافة إلى أهمية و حدود الإلتزام كما تجبر الأنظمة المختلفة على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين و التزامه و آجاله خلال فترة معينة لتفادي المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك و العملاء.

ب. الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه تسديد ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد و يختلف عن الكفالة في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية كسند لأمر، السفتحة و الشيكات، كما يمكن تصنيف " تأمين الاعتماد" كضمان شخصي تقوم مؤسسة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر الوفاء بمبلغ الاعتماد.

(2) الضمانات الحقيقية: هي ضمانات تركز على موضوع الشيء المقدم كضمان و تتمثل في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات، و تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية، ضمانا لاسترداد القرض، يمكن للبنك أن يبيع هذه الأصول بمجرد التأكد من استحالة استرداد القرض، و تطبق هذه الضمانات على القروض الموجهة للإستثمار، و ينقسم هذا الضمان إلى صنفين:

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص228.

أ. **الرهن الحيازي:** و ينقسم بدوره إلى نوعين:

- رهن حيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيزات: يسري على الأدوات و المعدات و البضائع، حيث يجب على البنك التأكد من سلامتها، وأن تكون البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف.
- الرهن الحيازي للمحل التجاري: هو رهن المحل التجاري أو المؤسسة التجارية لصالح البنك، بموجب عقد مسجل حسب الأصول وفقا للأحكام القانونية السارية.
- ب. **الرهن العقاري:** هو العقد الذي يكتسب بموجبه البنك حقا عينيا على عقار و فاءا لدينه حيث يمكن أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان، متقدما في ذلك متقدما على الدائنين التاليين له في المرتبة و ينبغي لهذا العقار أن يكون صالحا للتعامل، و قابلا للبيع في المزاد العلني، و بالتالي الرهن العقاري يمثل أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية و إذا حل أجل استحقاق الدين و لم يسدد المدين يمكن للبنك و بعد تنبيه المدين أن يترع ملكية العقار منه¹.

تعتبر عملية تجميع المدخرات في شكل ودائع و منحها للمستثمرين في شكل قروض الوظيفة الأساسية لأي بنك، و العائد المتولد عن هذه العملية يمثل المحور الرئيسي لإيراداته مهما تعددت المصادر الأخرى و حسب اختلاف طبيعتها، أهدافها و مدتها، و حسب طبيعة موضوع التمويل و الأشكال التي يأخذها .
 كم أنّ عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر مختلفة المصادر، فنجد البنوك تسعى جاهدة للحد منها و محاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، و هذا بوضع عدة ضوابط تسيّر أموال البنك و حقوقه، و طلب ضمانات لمواجهة هذه الأخطار حماية لأموال المودعين باعتبارها أمانة لديه.

¹ طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 163-169.

المبحث الثالث: سياسة الإقراض

بما أن العائد المتولد من القروض يمثل حصة كبيرة من إيرادات البنوك، فإنها تولي إهتماماً أكبر لعملية منح القروض من خلال وضع سياسات ملائمة لسلامة محفظة القروض و تحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار في القروض

الاستثمار في القروض هو الاستثمار الأساسي الذي تأمل البنوك لأن توجه إليه كافة مواردها المالية و يمكن تقسيم الاستثمارات إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: تستهدف توفير السيولة و أمثلتها النقدية و الأرصد لدى البنك المركزي، و الاحتياطي الثانوي (الأصول النقدية).
- المجموعة الثانية: تستهدف تحقيق الربح و تتمثل في القروض.
- المجموعة الثالثة: تلجأ إليها البنوك لعدم كفاية النوع الثاني، أو تدعيماً للنوع الأول و تتمثل في الإستثمارات التي تحقق قدر من الربح لتغطية نقص السيولة.

الفرع الأول: الاستثمار في الأصول النقدية

ينبغي أن لا يزيد رصيد النقدية في خزائن البنك عما يكفي لمواجهة زيادة متوقعة في المسحوبات عن الإيداعات، و مواجهة الطوارئ، حيث تعتبر النقدية في الخزينة ضمن الاحتياطي القانوني، و الذي يتوقف حجمه حسب هيكل ودائع البنك و المسافة التي تفصل بينه و بين البنك المركزي. أما الاحتياطي الثانوي فيتوقف على مدى تدبب الودائع، و مدى سهولة الحصول على موارد إضافية و سياسة البنك المركزي في شأن المستوى الملائم للسيولة، و عادة ما يتمثل الاحتياطي الثانوي من أصول شبه نقدية كأذونات الخزينة أو قروض مقدمة لبنوك تجارية أخرى مستحقة عند الطلب، إضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى و شيكات تحت التحصيل¹.

الفرع الثاني: الاستثمار في الأوراق المالية

هي المخصصات المالية الموجهة إلى محفظة الأوراق المالية التي يهدف البنك منها إلى تحقيق عائد معتبر و لإستخدامها للوقاية ضد نقص السيولة، و سبب لجوء البنك لهذا التخصص هو عدم كفاية طلبات القروض.

الفرع الثالث: الاستثمار في القروض

تعتبر القروض أكثر جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية لارتفاع معدل العائد المتولد عنها مقارنة بالإستثمارات الأخرى، و تصنف إلى:

¹ منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 208-210.

أ. قروض منشآت الأعمال: تمثل قروض منشآت الأعمال الصناعية و التجارية الجانب الأكبر من محفظة القروض للبنك التجاري، وغالبا ما يشترط في عقد الإقراض ضرورة احتفاظ المنشأة برصيد معوض يمثل نسبة قد تصل إلى 20% من قيمة القرض، و غالبا ما لا يشترط تقديم رهن، و عادة ما يكون المعدل الأساسي هو الحد الأدنى لمعدلات الفائدة.

ب. قروض تمويل التجارة الخارجية: و أكثرها شيوعا "الكمبيالة المقبولة" و المستحقة بعد بضعة أشهر يجررها المستورد لصالح المصدر، و يعتمدها البنك التجاري يستعد لتسديدها في تاريخ استحقاقها، فتبدو عملية الإستيراد كما لو كانت ممولة مباشرة من البنك لحساب العميل.

ج. قروض السماسرة و المتعاملين بالأوراق المالية: هي قروض قصيرة الأجل يقدمها البنك للسماسرة، و عادة ما تعطى بدون تاريخ إستحقاق مما يعطي البنك الحق في المطالبة بقيمة القرض في أي وقت، أي أن الأوراق المالية المشتراة بواسطة المقترضين تعتبر رهن بقيمة القرض.

د. قروض المؤسسات المالية: هي القروض التي تحصل عليها البنوك المتخصصة و شركات توظيف الأموال و عادة ما تكون من نصيب البنوك التجارية الكبيرة.

هـ. قروض البنوك التجارية: و تتمثل في الاحتياطي الفائض لدى البنك و الذي تحتاجه بنوك أخرى، و نظرا لمحدودية التكاليف الإدارية المصاحبة لها و كذا مخاطر عدم سدادها، فإن معدل الفائدة يكون منخفضا نسبيا و لا يمانع البنك في تجديد تاريخ إستحقاقها خصوصا إذا نقص الطلب على القروض الأخرى.

و. قروض المستهلكين: هي القروض المقدمة للأفراد بغرض شراء سلع معمرة، إدخال تحسينات على مساكنهم و عادة ما تسدد هذه القروض على دفعات شهرية¹.

إضافة إلى هذه القروض هناك القروض الزراعية و العقارية التي والتي ذكرت آنفا.

المطلب الثاني: السياسة الرئيسية للإقراض و العوامل المؤثرة فيها

أولاً: سياسة الإقراض

إن محور قرار الإقراض يدور حول الموافقة على منح القرض أو رفضه، و هنا تكمن الخطورة و التعقيد لذلك على سياسة الإقراض أن تكون مرنة غير جامدة، و تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للعمل و تهدف هذه السياسة إلى تحقيق ما يلي:

1. سلامة القروض التي يمنحها البنك.
2. تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.
3. تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها².

¹ منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 210-215.

² عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق، ص 209.

إن سياسات الإقراض على الغم من إختلافها من لآخر إلا أنها تتفق في الإطار العام المكون لمحتوياتها، و يمكن تحديد مكونات هذه السياسة في ما يلي:

الفرع الأول: حجم الأموال المتاحة للإقراض

و هي أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المتاحة من ودائع و قروض و رأس المال، فهي سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقا لارتفاع و إنخفاض في حجم تلك الموارد، و هذا متوقف على مدى إستقرار الودائع في البنك كون أغليبتها ودائع تحت الطلب وودائع التوفير، و ينبغي تحقيق هذه النسبة في الرواج دون تجاوز يضعف سيولة البنك، وخفضه في حالة الكساد في حدود الحجم السائد بين البنوك المنافسة¹.

الفرع الثاني: تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها وكذا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان. وتتوقف على الظروف المحيطة و المختلفة ومدى قبولها في السوق.

الفرع الثالث: مستويات اتخاذ القرار

توضّح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو رفضه، و ينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، حيث أن القروض الروتينية التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يتخذ القرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض، و البعض منها تحال على لجنة مشكلة للبحث فيها حيث توضع قروض دنيا وعليا لحجم القروض في هذا التخصص، وهذا ما يتماشى مع مبادئ التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار و تخفيف العبء على الإدارة العليا من خلال تفويض السلطات².

الفرع الرابع: تشكيلة القروض

يترتب على تنوع الإستثمارات تخفيض في المخاطر دون ترك أثر عكسي على العائد كالتنوع وفقا لتاريخ الإستحقاق، أو على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الموجه إليه القرض، أو التنوع لقطاعات النشاط حيث و في الدول النامية نسبة الموارد المالية الموجهة لمختلف قطاعات الاقتصاد تتحدد وفقا لمقتضيات التنمية الإقتصادية.

¹ منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص216.

² عبد المعطي رضا أرشيد، مرجع سابق، ص209-211.

الفرع الخامس: شروط الإقراض

ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على:

- حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه.
- حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض.
- إتباع استراتيجية تحويل معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل ثابت طوال مدة القرض.
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض، وأنواع الأصول المقبولة وبنسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون.
- بدائل لضمان المستحقات لتقديم طرف ثالث كضامن للعميل، أو النص في عقد الاقتراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط للعقد¹.

الفرع السادس: متابعة القروض

تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها، في منح القرض و متابعته لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد، و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط و الحالات الواجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر أو تحويل الموضوع للقضاء، و كيفية عرض و تبويب القروض المتعثرة على الإدارة العليا².

الفرع السابع: ملفات القرض

يتضمن ملف القرض ما يلي:

- طلب الإقراض و يكون معبأ و موقعا من طرف العميل.
- نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري .
- القانون الأساسي للأشخاص المعنويين.
- وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
- نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار و الأموال.
- الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنشأة الحديثة.
- ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك.
- أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل.
- وضعية الزبون اتجاه البنوك الأخرى.
- أما بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار: دراسة تقنية اقتصادية.

¹ منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص218.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص124.

- وثيقة تعكس مبيعات تقديرية¹.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتأثر سياسة الإقراض بمجموعة من العوامل نذكر منها:

الفرع الأول: رأسمال البنك

تتأثر سياسة الإقراض برأس المال لسببين مهمين هما:

أ. يستخدم رأس المال واحتياطياته كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، و عليه فكلما زاد رأس المال و الاحتياطيات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر.

كما يساعد رأس المال في إطالة أجل القروض لأنه و الاحتياطيات ليسوا عرضة للسحب .

ب. الدور النفسي لرأس المال لدى كل المودعين و المقترضين، حيث أن اعتقادهم بوجود رأس مال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية².

الفرع الثاني: الظروف و الأوضاع الاقتصادية

يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض و بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل الدورة الاقتصادية وتنتهي بعد موسم الإقراض بشهر أو شهرين. كما تؤثر حالات الرواج و الكساد و بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع و الإقراض على السواء³.

الفرع الثالث: حاجات المنطقة التي يخدمها البنك

إنّ الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يعمل فيها، فهو مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط، و يساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير و توسيع منظمات الأعمال القائمة، كي يزيد من إيداعها في المستقبل.

عموماً إنّ نوعية القروض و حجمها تختلف حسب حجم و نوعية نشاط المنطقة.

الفرع الرابع: سياسات البنك المركزي و السلطات النقدية

في فترات السياسة النقدية، تحاول البنوك التجارية زيادة قروضها عن طريق تحقيق شروط الإقراض، أما البنك المركزي فهو يتبع مجموعة أساليب الرقابة الكمية و النوعية المؤثرة على حجم و نوعية الائتمان مثل التحكم النسبي في الاحتياطي و السيولة القانونية و تحديد سعر الفائدة و سعر الخصم، إضافة إلى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض⁴

¹ كمال رزق، فريد كورتل، "المؤتمر العلمي السنوي"، جامعة فيلا دلفيا الأردنية المنعقدة في الفترة 4-5/7/2007.

² سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، بتصرف، ص391.

³ عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، طبعة 2000، ص104.

⁴ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص392-393.

الفرع الخامس: حجم الودائع، نوعيتها و طبيعتها

كلما ازداد حجم الودائع كلنا زاد البنك في توظيفها في الإقراض و الاستثمار، و كلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح إئتمان طويل الأجل .
و كل هذا يزيد من مرونة البنك في توظيف الودائع، وانتشار نشاطه في مناطق جغرافية متعددة، وعادة ما يقابل البنك القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل، و نفس الشيء بالنسبة للأجل القصير و منه فإن درجة استقرار الودائع هي أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك الاقراضية.

الفرع السادس: احتياجات السيولة في الأجل القصير و الطويل

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية يسعى البنك إلى تحقيقها، و إذا ما احتفظ البنك بأمواله سواء في صورة نقدية أو أصول سائلة أو قابلة للتحويل فإنه يقلل من حجم الإقراض.

الفرع السابع: متطلبات الربحية

الربح هو هدف رئيسي للبنك و عامل مهم لرسم سياسة الإقراض، فعلى البنوك و التي هي بحاجة على أرباح أكثر من غيرها (نتيجة ضغط المساهمين على إدارة البنك) أن تنتهج سياسة إقراضية متساهلة، رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك من مخاطر إضافية.

الفرع الثامن: تكلفة المورد

إن حجم الإقراض الممنوح دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، حيث كلما كبر حجم البنك كلما كانت مرونة الإدارة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، فالودائع التجارية مكلفة للبنك من حيث استخدام الحسابات الإلكترونية و مرتبات الموظفين، أما الودائع لأجل تعتبر الودائع المدفوعة هي العنصر الأساسي في التكلفة.

الفرع التاسع: تنافس البنوك بينها و بين المؤسسات المالية الأخرى

كلما قلّت المنافسة بين البنوك، قلّ تراحمها للحصول على العملاء، و مالت نحو التشدد في قروضها ويسري هذا الوضع على المنافسة بين البنوك و مؤسسات المالية الأخرى.

الفرع العاشر: قدرة موظفي البنك المسؤولين عن عملية الإقراض

كلما نمت خبرات و مهارات الموظفين وازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء و منح القروض، كلما استطاعوا إختيار عملاء أفضل و توصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني، و تمكنوا من مراقبة الإقراض و بالتالي فإن سياسة الإقراض تأخذ بنظر الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات و مهارات و خبرات¹.

¹ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، بتصرف، ص395-396.

المطلب الثالث: تحليل طلبات الاقتراض

ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين و المحتملين إما شخصياً أو من خلال الإعلانات لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة، لأجل زيادة تمسك العملاء الحاليين بالبنك و إغراء عملاء للتعامل معه، و في حالة رغبتهم في الحصول على قروض، على البنك جمع بيانات و معلومات عن الغرض من القرض، و عن العميل ذاته و تحليلها كأساس للتفاوض.

الفرع الأول: الغرض من القرض

إنَّ غلب طلبات الإقراض تتمثل في قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل و ترجع هذه الحاجة لارتفاع معدل نمو النشاط، الاحتياطات الموسمية، مواجهة خسائر المؤسسة، إجراءات توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة و الفشل في الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة. و عليه فإنَّ البنك قد يرحب بالقرضين الأولين، بينما يتردد في تقديمها للأغراض الثلاثة الأخرى، حيث يحتاج قرار الإقراض إلى معلومات إضافية عن العميل و النشاط الذي سيوجهه عليه النشاط.

أما في حالة القروض طويلة الأجل و الخاصة بمنشآت الأعمال، و التي تكون من أجل تحقيق توازن في الهيكل المالي أو صعوبة الحصول على أموال من مصادر أخرى، على العموم فالبنك لا يتردد في منح القروض.

الفرع الثاني: الحصول على معلومات من مقدم القرض

إضافة على ضرورة أن يتضمن طلب الاقتراض قيمة القرض، السبب الذي يدعو إليه، البنوك التي سبق له لاقتراض منها، على البنك الحصول على معلومات تخص العميل:

أ. **قدرة العميل على السداد:** و ذلك من خلال كل ما يتعلق بتاريخ العميل في النشاط الذي يمارسه، ربحية نشاطه، متوسط رصيد النقدية و السيولة و سهولة تحويل الأصول القبلية للتحويل النقدي بدون خسائر.

ب. **شخصية العميل:** يمكن الحكم عليها من رغبة العميل في السداد منذ لحظة استحقاق القرض (الذي سبق عن حصل عليه) و الفوائد إلى أن يتم سدادها، أما غدا لم يسبق له الإقتراض، يستطيع البنك الاستعلام من البنوك الأخرى أو من الموردين المتعاملين معها.

ج. **رأس المال:** وهو نسبة الملكية على إجمالي الموارد المالية المتاحة، و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل.

د. **الرهونات:** هي الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان، ولا يجوز له التصرف فيها في أي حال من الأحوال، و إذا فشل العميل في سداد القرض أو فوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.

ه. **الظروف المحيطة:** أي الحالة الاقتصادية السائدة، و التي تؤثر على نشاط العميل و مقدرته على السداد¹.

¹ منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، بتصريف، ص 220-222.

الفرع الثالث: تحليل البيانات المتاحة

بعد جمع البنك المعلومات المتاحة يتعين عليه تحليلها حتى يتسنى له اتخاذ القرار السليم بشأن طلب القرض و عادة ما يستهدف التحليل الحصول على إجابات الأسئلة التالية:

1) هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح البنك المركزي أو أساسيات البنك الخاصة بالاقتراض؟

2) ما هو حجم المخاطر المترتبة على إقراض العميل؟

3) هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟

4) ما هو حجم العائد المطلوب على القرض؟

أ. قانونية القرض: تقضي التشريعات ب:

- عدم تقديم القرض لمفتشي البنك المركزي المختصون بفحص حسابات و سجلات البنك التجاري صاحب الشأن.

- وضع الحد الأقصى للقروض المقدمة للعاملين بالبنك، و القروض الموجهة لشراء العقارات المبنية حيث يتمثل الحد الأقصى في نسبة مئوية من قيمة العقار.

- منع البنك من تقديم قروض تزيد عن نسبة معينة من قيمة رأسماله و الاحتياطات.

ب. تحديد نوع وطبيعة المخاطر: إذا تماشى القرض مع التشريعات و سياسات البنك فإنه يدخل في مرحلة تقدير حجم و طبيعة المخاطر و التي تعد خطوة ضرورية لتقدير أسعار الفائدة على القروض و هذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطر فكلما ازداد حجم المخاطر كلما ارتفع معدل الفائدة، أما القرض الذي ينطوي عليه الكثير من المخاطر من الأفضل استبعاده بالتصريف، و يمكن تقسيم المخاطر إلى خاصة و عامة.

1. المخاطر الخاصة: و هي المتعلقة بنشاط العمل، ضعف الإدارة أو عدم أمانتها، المشاكل العمالية و ظهور سلع بديلة. وكلها تؤثر على قدرة العميل على السداد، مما يدفع البنك لاستخدام أسلوب التحليل المالي لقياس قدرة العميل و كفاية رأس ماله، و تعد هذه الرقابة المسبقة أكثر قيمة من أي ضمانات يقدمها العميل، فالرهن مقابل قرض لا يمثل تغطية كاملة للمخاطر إذا ما أفلست المنشأة و فشل البنك في بيع الأصل المرهون¹.

الجدول التالي يوضح النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي:

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، بتصرف، ص222-225

الجدول رقم 1: النسب المالية المقترحة لتحليل المركز المالي للعميل

مجال التحليل	النسب المالية المقترحة	بسط النسبة	مقام النسبة
السيولة	نسبة التداول	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
	نسبة السيولة	أ المتداولة - المخزون	الخصوم المتداولة
	نسبة الذمم	صافي الذمم*360	صافي المبيعات الآجلة
	سيولة المخزون	رصيد المخزون*360	تكلف البضاعة المباعة
الربحية	م العائد المتولد من الأصول	الربح قبل الفوائد و الضريبة	مجموع الأصول
	حافة صافي الربح	صافي الربح بعد الضريبة	المبيعات
	م العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة	حقوق الملكية
الاقتراض	نسبة الاقتراض	مجموع الأموال المفترضة	مجموع الأصول
	ن الاقتراض/حقوق الملكية	مجموع الأموال المفترضة	حقوق الملكية
التغطية	معدل تغطية الفوائد	الربح قبل الفوائد و الضريبة	الفوائد
	معدل تغطية أ الثابتة	الربح قبل ض+أعباء ثابتة	الأعباء الثابتة

المصدر: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص226

2. المخاطر العامة: وهي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة و ظروف المنشأة المقترضة كمخاطر تغير أسعار الفائدة والتضخم، مخاطر الدورات التجارية التي الاقتصاد الوطني ككل و مخاطر السوق. و عادة ما يتوفر لدى البنوك أجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المتوقعة و تحليل آثارها المتوقعة عن الأنشطة التي تمارسها منشآت الأعمال، و على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ج. التحكم في المخاطر: يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة إذا اقتضى الأمر أو بتسديد القرض و فوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط الاتفاق و يتبع البنك أسلوب آخر يتمثل في طلب تقديم رهن في صورة مختلفة أو عقد اتفاق مع بنك آخر.

أما عن التحكم في المخاطر الخاصة فيكون بالإجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من المخاطر المتعلقة أساسا بأسعار الفائدة مستقبلا، و يظهر بوضوح في القروض ذات الأجل الطويل حيث يتفق البنك مع العميل باستبدال قرض طويل الأجل بآخر قصير الأجل يتحدد لعدة مرات بسعر فائدة يتماشى مع المستويات السائدة

أما عن مخاطر التضخم فيتجنبها البنك باتفاقه مع العميل على تسديد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات أو على تعويم سعر الفائدة.

د. **العائد المطلوب:** لكي يقبل البنك تقديم قرض للعميل ينبغي أن يكون العائد المتوقع مساويا على الأقل للحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في ذلك القرض، و يحسب بخضم المصروفات المرتبطة بالقرض من العائد الإجمالي المتوقع الحصول عليه¹.

المطلب الرابع: التفاوض مع العميل

يعطي تحليل طلب الاقتراض صورة مبدئية عما إذا كان من المجدي الاستمرار في إجراءات التقييم أو التوقف، فإذا اتضح أن العميل يماطل أو مركزه المالي ضعيف يصبح الرفض أمرا لا مناص منه، أما إذا كشف التحليل عن إمكانية منح القرض تبدأ إدارة الاقتراض بالتفاوض مع العميل على شروط العقد، وفي هذه المرحلة ينبغي أن تكون سياسة الإقراض مرنة، فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي أن يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد. و فيما يخص معدل الفائدة يجب مراعاة أولا أن حرية البنك ليست مطلقة في تحديد سعر الفائدة لأن التشريعات تحدد الحد الأقصى، أما الأمر الثاني فيتعلق بعامل الرفع أي أن البنك يستطيع أن يحقق عائدا معقولا ملاكته على أساس أن الجانب الأكبر من الاستثمارات ممولة من موارد غير حقوق الملكية، كما يبدي استعداده لتقديم تنازل بشأن المعدل الاسمي للفائدة مقابل شروط تحسن من المعدل الفعلي ومنها:

1. **شروط الرصيد المعوض:** ينبغي أن يكون معدل الفائدة على القرض المقدم للعميل يحتفظ برصيد ودائع لدى البنك أقل من معدل الفائدة على القرض المماثل للعميل لا يودع ودائع لدى البنك².
2. **شروط توقيت دفع الفائدة:** إذا ما كانت المنشأة لا تفكر في فتح حساب للودائع الجارية لدى البنك، و كان لدى إدارة الإقراض الرغبة في منح القرض لهذه المنشأة، حينئذ تقترح بديلا آخرا يتمثل في دفع الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض، و من تمّ تصحح القيمة الفعلية للقرض ممثلة في قيمة القرض كما يوضحه طلب الاقتراض منه قيمة الفائدة التي يصير العميل على دفعها.
3. **شروط سداد جزء من قيمة القرض:** هو عرض يقترحه البنك عوض الشرط السابق و الذي مفاده أن العميل يسدد جزء من قيمة القرض قبل حلول تاريخ الاستحقاق، بحيث يحصل البنك في النهاية على معدل فائدة يعادل المعدل السائد في السوق.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص 229-231.

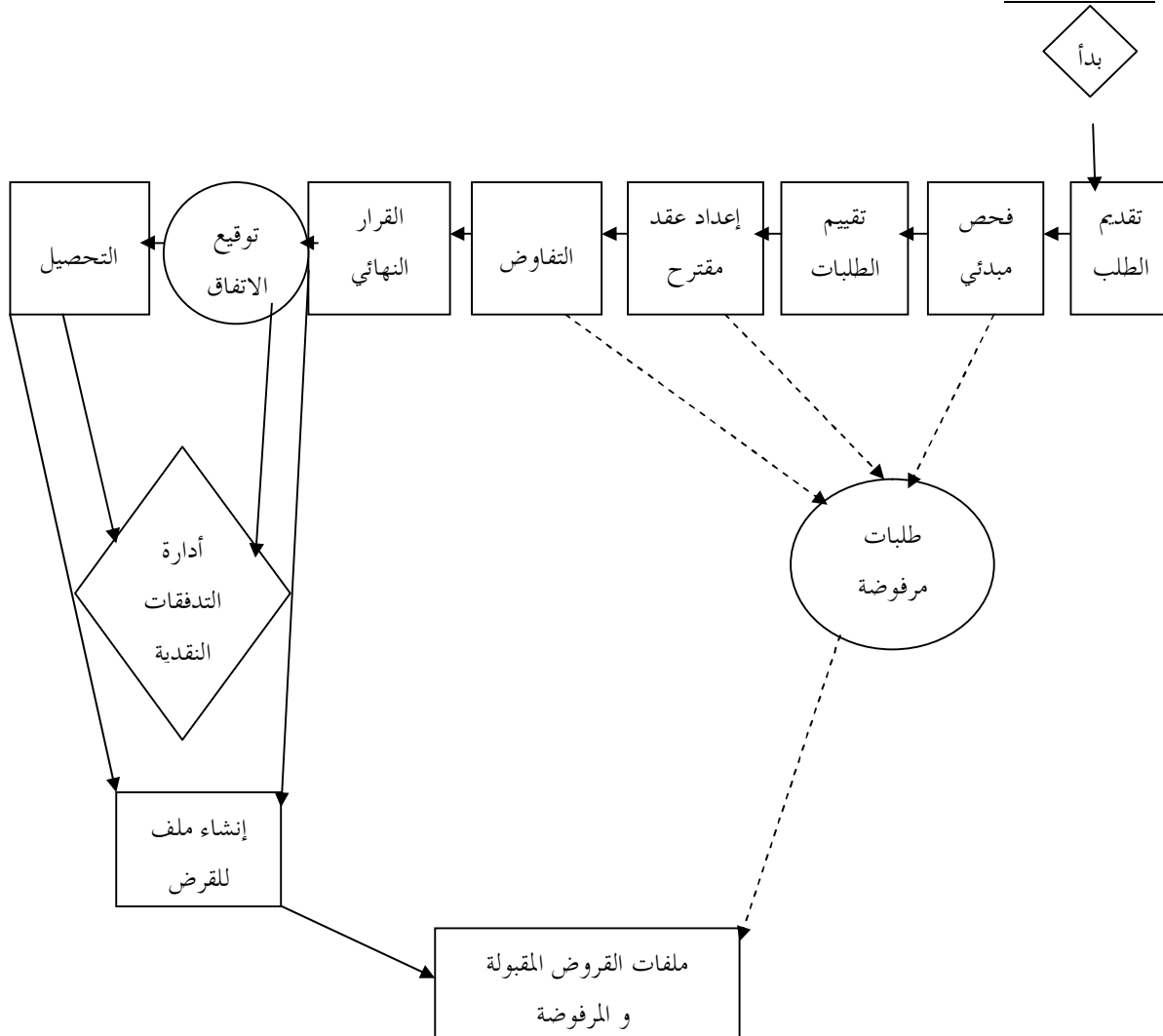
² منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، بتصرف، ص 231-234.

المطلب الخامس: اتخاذ القرار بشأن القرض و متابعته

الفرع الأول: اتخاذ القرار

على ضوء تحليل البيانات المتاحة و المفاوضات مع العميل فإنّ القرار يكون إما بالقبول أو الرفض أو الحصول على معلومات إضافية، و إذا ما أشارت التوقعات أن هذه المعلومات غير اقتصادية فتعتمد إدارة الإقراض على الخبرة لاتخاذ القرار بشأن طلب العميل ، ولا يعتبر نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض بل و ربما يحتاج إقراره إلى الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للقروض، و الهدف من مراجعة القرارات هو التأكد من أنّ العائد المتوقع يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها، و الشكل التالي سيوضح ذلك¹:

الشكل رقم 1: الإجراءات التي يمر بها طلب الإقراض



المصدر: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 243.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 241-242.

الفرع الثاني: متابعة القروض

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها، و من بين الوسائل المستخدمة للمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض و تاريخ استحقاقه مع الفوائد و إنشاء ملف آخر يحتوي على المبالغ المحصلة من العميل و تاريخها، و يتم المطابقة بين الملفين للكشف عن حالات التأخير عن السداد. أما تجنباً للسهمو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد و الأقساط من الحساب الجاري للعميل. أما إذا التأخير لعدم الرغبة أو القدرة على السداد فإن القرض يدخل في عداد القروض المتعثرة. و في حالة وجود رهن لضمان القرض، فإن البنك يراجع قيمة الأصل المرهون باستمرار للتأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه و كذا التأكد من عدم هبوط شديد في قيمته¹.

عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة للإقراض توضح ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات اقتراض و من المتوقع أن تتصف تلك السياسة بالمرونة خاصة إذا ما كان مقدم الطلب من العملاء الرئيسيين الحاليين أو المحتملين. و لا تقتصر سياسة الإقراض على تحديد الكيفية التي بها تقييم طلب الإقراض بل ينبغي أن تمتد لتشمل متابعة القروض.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، بتصرف، ص 244.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نخلص إلى أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود و الطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، و رغم تعدد البنوك و تخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة، و لا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية. و تعتمد البنوك في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، و إعادة استعمالها في منح القروض مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة، التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة و المدروسة من قبل البنك و القروض باب من أبواب الحصول على الفوائد و الأرباح و أيضا تشجيع الإستثمار و المشاريع الإستثمارية و هو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: دور القروض في تنمية الإستثمار

* المبحث الأول: ماهية الإستثمار

* المبحث الثاني: المؤسسة و قرار الإستثمار

* المبحث الثالث: دراسة تطبيقية بوكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

مقدمة الفصل:

يعتبر الإستثمار من بين العناصر المحركة لوتيرة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و زيادة مستويات الدخل و مصادرها، و لهذا نجد الكثير من الأفراد و المتعاملين الإقتصاديين يجذبون الاحتفاظ بقدر من الموارد المالية لإستثمارها في مختلف أوجه النشاط الإستثماري المتاح، بهدف تحقيق عائد معين يسمح لهم بتعظيم الإستفادة من هذه الموارد و زيادة مستوى الرفاهية في المستقبل.

باعتبار أن المؤسسات الإقتصادية من أهم المتعاملين الإقتصاديين و الركيزة الأساسية لبناء الإقتصاد و المجتمع فإن تخصيصها لقدر من الموارد و إنفاقها على مختلف أوجه الاستثمارات يعتبر ضرورة لتحقيق النمو و التوسع في الثروة و مجابهة الوتيرة السريعة لنمو الأسواق التي تنشط فيها، و من تم تحقيق هدف الاستمرارية و البقاء في النشاط.

و تمثل المشاريع أهم هذه الإستثمارات نظرا لما تتطلبه من نفقات و موارد، و ما يترتب عنها من آثار تعكس نتائجها مباشرة في تحقيق لأهداف المؤسسة، و هذا ما يتطلب البحث الدائم و المستمر عن مختلف الفرص التي يمكن اقتناصها و البدائل المتاحة من هذه المشاريع، لتوجيه الموارد و استغلالها و من تم ضمان السير السليم ضمن مسار الإستمرارية و البقاء.

بغية التعمق أكثر في هذا المجال، و معرفة المراحل التي يمر بها المشروع في تكوينه و كذا الإجراءات البنكية لطلب قرض إستثماري، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار.
- المبحث الثاني: المؤسسة و قرار الاستثمار.
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية في وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA. بمغنية.

المبحث الأول: ماهية الإستثمار

للإستثمار دور كبير في تعبئة الموارد المالية و عناصرها و عناصر الإنتاج و محاولة إستغلالها بطريقة فعالة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التوفيق بين الموارد المحدودة و الرغبات التي تمثل جوهر المشكلة الإقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار و أهميته

الفرع الأول: تعريف الإستثمار

من التعاريف الشاملة للإستثمار ما يلي:

1. "هو توظيف الأموال في المشاريع الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد و رفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد و تعويض رأسمال قديم"¹.
2. "هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال عموماً، قد يكون الإستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير ملموس".
3. "هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل"².
4. "هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية -بفعل عامل التضخم- و ذلك مع توفير عائد معقول، مقابل تحمل عنصر المخاطرة الذي يتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات"³.

الفرع الثاني: أهمية الإستثمار

- يساعد المستثمر في حماية ثروته من المخاطر المختلفة.
- زيادة رأس المال و تنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الإستثمار.
- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل و تقليل نسبة البطالة .
- دعم عملية التنمية الإقتصادية و الميزان التجاري⁴.

¹ قاسم نايف علوان، "إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، طبعة 2009، الأردن، ص29.

² طاهر حردان، "أساسيات الإستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، دار البداية، طبعة 2009، الأردن، ص13-14.

محب خلة توفيق، "الهندسة المالية: الإطار النظري و التطبيقي لأنشطة التمويل و الإستثمار"، دار الفكر الجامعي، طبعة 2011 مصر، ص45.

⁴ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص33.

المطلب الثاني: مبادئ الإستثمار و أهدافه

الفرع الأول: مبادئ الإستثمار

- معرفة البدائل المتاحة من حيث تكاليفها و عوائدها المتوقعة و مخاطرها أي إجراء مسح كامل على فرص الإستثمار.
- تحديد فترة زمنية للإستثمار.
- تحديد درجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في تحملها.
- ضرورة تنويع الإستثمار، أي توزيع المخاطر من خلال توزيع الإستثمارات بين الأسهم و السندات و القروض.
- ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية ذات الخبرة في المجال لتمكين المستثمر من اتخاذ القرار المناسب.

الفرع الثاني: أهداف الإستثمار

- تحقيق عائد مرض يساعد المستثمر على الإستثمار في مشروعه.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية أي المحافظة على قيمة رأس المال من خلال المفاضلة بين المشاريع و التركيز على أقلها مخاطرة.
- العمل بإستمرار على زيادة العائد المحقق من الإستثمار و تنميته.
- المحافظة على قيمة الموجودات.
- توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط و كذلك العملية الإنتاجية للمشروع الإستثماري.
- مواجهة احتمال زيادة الطلب و نمو الأسواق¹.

المطلب الثالث: معايير تويب الإستثمارات

- للإستثمار أنواع مختلفة حسب أداة الإستثمار التي يختارها المستثمر، و يمكن تصنيفه إلى الآتي:
- الإستثمار الحقيقي و الإستثمار المالي:** الحقيقي هو الذي يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي مثل العقارات، أو السلع، أو الذهب، أي الأصول. بمختلف أنواعها و التي لها قيمة إقتصادية في حد ذاتها، و يترتب على إستخدامها تحقيق منفعة إقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة، مثل حق الاختراع و شهرة المحل الرصيد في البنك، و النقد المحلي و الأجنبي، و أي مشروع أجنبي. و من خصائص الأصول الحقيقية أهما:
- غير متجانسة، فهي تحتاج إلى الخبرة و المهارة و التخصص للتعامل بها.
 - تتمتع بدرجة عالية من الأمان.
 - لها قيمة ذاتية.

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

- تحصل المنفعة فيها عن طريق إستخدامها.
 - غالبا ما يكون لها كيان مادي ملموس.
 - الإستثمار بما يزيد من الدخل الوطني.
 - قابليتها للتسويق السريع منخفضة و لذلك فسيولتها منخفضة.
 - يترتب عليها نفقات عالية كالنقل و التخزين في حالة السلع، و الصيانة في حالة العقار¹.
- أما الإستثمار المالي فهو شراء تكوين رأسمالي موجود، أي شراء حصة في رأسمال (سهم)، أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة)، تعطي مالكة حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد بالحقوق الأخرى تضمنها القوانين ذات العلاقة. فهو لا يعدو كونه عملية نقل ملكية الأصل المالي مقابل عمولات و رسوم، فهي لا تضيف أي منفعة أو قيمة إقتصادية للنتاج الوطني، غير أن الأمر يختلف في الإصدارات الجديدة من الأسهم و السندات لتمويل عملية التوسع، فهي تحمل في ثنيتها إستثمارا حقيقيا لأن الأموال التي ستحصل عليها الشركة من الإصدار الجديد ستساهم في خلق منافع إقتصادية جديدة كالسلع أو الخدمات، ومن خصائص الأصول المالية:

- التجانس الكبير في الوحدات.
- وجود أسواق متطورة للتعامل بها.
- تعطي لمالكها حق المطالبة بالفائدة أو الربح.
- ليس لها كيان مادي ملموس فهي لا تحتاج مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة.
- تتصف بدرجة عالية من المخاطرة بسبب تذبذب أسعارها².

(1) الإستثمار طويل الأجل و الإستثمار قصير الأجل: الطويل الأجل هو الذي يأخذ شكل الأسهم و السندات، و يسمى بالإستثمار الرأسمالي، أما فصيل الأجل فهو الإستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات و القبولات المصرفية أو شهادات الإيداع و يطلق عليه الإستثمار النقدي.

(2) الإستثمار المستقل و الإستثمار المحفز: المستقل هو الأساس في زيادة الدخل و الناتج الوطني من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الأجنبي، أما المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل، و تكون العلاقة بينهما طردية³.

(3) الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي: الإستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن إعادة الإستثمار المستعملة مثل العقارات و الأوراق المالية، الذهب و المشروعات

¹ سيد سالم عرفة، "إدارة المخاطر الإستثمارية"، دار الراجحة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص38.

² سيد سالم عرفة، المرجع نفسه، ص40-41.

³ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص36.

التجارية... الخ. أما الإستثمار الأجنبي فيقصد به جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق الأجنبية مهما كانت أدوات الإستثمار و تتم بشكل مباشر أو غير مباشر¹.

المطلب الرابع: عوائد الإستثمار و مخاطره

الفرع الأول: عوائد الإستثمار

العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله، فهو يتطلع دائما على العائد لتنمية ثروته و تعظيم أملاكه، ومن أهم أساليب قياسه:

1. **العائد على الإستثمار:** يستعمل كمؤشر لمدى كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق أقصى أرباح ممكنة و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{عائد الإستثمار} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}}$$

2. **العائد على حقوق الملكية:** تشمل حقوق الملكية رأس المال و الإحتياطيات و الأرباح المدورة، و يستخدم هذا العائد كمؤشر لقياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من توظيف أموال المستثمرين، يتم استخراج هذا العائد بالعلاقة الآتية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3. **عائد فترة الإحتفاظ:** العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال احتفاظه بالأسهم و السندات مثلا يتكون من جزئين:

أ. الأرباح الرأسمالية و تمثل الفرق بين تكلفة شراء السهم أو السند و سعر بيعه.
ب. التدفقات النقدية الجارية و التي تشمل التوزيعات النقدية للأرباح أو فوائد السندات و غيرها، و يقاس هذا العائد وفق المعادلة التالية:

$$\text{عائد فترة الإحتفاظ} = \frac{\text{سعر البيع - تكلفة الشراء} + \text{التدفقات النقدية الجارية}^2}{\text{تكلفة الشراء}}$$

¹ زياد رمضان، "مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة 2005، ص36.

² حسين خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، "الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق"، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 1999، ص40.

الفرع الثاني: مخاطر الإستثمار

المخاطر هي عدم إنتظام العوائد، تدبذب العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأسمال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، و يرجع عدم انتظامها أساسا إلى عدم اليقين بالتنبؤات حيث تنقسم المخاطر إلى:

(1) **المخاطر النظامية:** وهي تلك المتعلقة بالأسواق و حركتها، و عوامل طبيعية سياسية.. الخ. و مثل هذه المخاطر لا ترتبط بنوع معين من الإستثمار، و إنما تقع عندما تصيب كل مجالات و قطاعات الاستثمار.

(2) **المخاطر غير النظامية:** هي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية، مثل التغيرات في أسعار الفائدة و تدهور عمليات الإنتاج، و هذه المخاطرة قد تصيب مجال معين من الإستثمار و لا تصيب مجال آخر و عموما يمكن أن نعدد هاعلى النحو التالي:

- مخاطر العمل التي تنتج عن الإستثمار في أدوات عمل معين قد يفشل وبالتالي لا يحقق أهداف الاستثمار.
 - مخاطر السوق الناتجة عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.
 - مخاطر السعر التي تنجم عن الإستثمار في أسعار الفائدة المنخفضة إذا ما ارتفعت بعد ذلك أو المخاطر الناتجة عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الإستثمار لأجل قصير.
 - مخاطر القوة الشرائية للنقود الناتجة عن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الإنخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية (التضخم).
 - مخاطر مالية نتيجة عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الإستثمار أو حتى عدم تحويل الإستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
 - مخاطر اجتماعية أو تنظيمية التي قد تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية و التعليمات و القوانين المؤثرة على مجالات الإستثمار، أسعار و أدوات الإستثمار (تنجم عن سن التشريعات المتعلقة في التأمين و المصادرة أو رفع معدلات الضرائب و الرسوم على الإنتاج...)¹.
- يعرف الاستثمار على أنه التخلي عن الأموال الحالية، إلى فترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر بهدف الحصول على التدفقات المالية و النقدية المستقبلية تساعد على تعويض النقص المتوقع في تلك الأموال أو عن المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع، و مهما اختلفت أشكال و أنواع الإستثمار فإن غايته تنطوي على تحقيق عائد من خلال تعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الأساسية الثانوية لفرد، مع وضع في الحسبان أن العائد و المخاطرة يسيران معا حيث إنخفاض درجة المخاطرة على الإستثمار يقابله بالمثل عائد منخفض و العكس صحيح، وهذا ما يؤثر على المؤسسة في اتخاذ قرارها الاستثماري.

¹ طاهر حردان، مرجع سابق، ص 16-18.

المبحث الثاني: المؤسسة وقرار الإستثمار

تنشط المؤسسة الإقتصادية لغاية تعظيم منافعها من خلال القيام بجملة من الإستثمارات التي تكون نتيجة لإجراءات عملية و دراسات علمية تمكن من اتخاذ القرار المناسب على مستوى المؤسسة، مما يكفل تعظيم الربح و المنفعة و يقلل من التكلفة و الأعباء و التي يعد عنصر التمويل فيها و الشروط التي يتوفر بها من أهم المعايير التي تعتمدها المنشأة الإقتصادية في حلّ القرارات التي تتخذها و العمليات التي تقوم بها.

المطلب الأول: قرارات المؤسسة

إعتباراً من سنة 1950 بدأت نظرة تقنيات المال و الأعمال تتسع لتشمل الحصول على الأموال و كيفية تخصيصها و توزيعها بشكل فعال على الإستخدامات المختلفة حيث أصبحت تشمل ثلاث مجموعات من القرارات.

المجموعة الأولى: قرارات الإستثمار

و تعني ترتيب المشروعات المتاحة وفقاً لربحيتها، و اختيار التي تحقق أكبر ربحية، فقرار الإستثمار هو قرار إداري ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة، بهدف تحقيق ربح في المستقبل، و يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر و عدم التأكّد و يتضمن قرار الإستثمار ما يلي:

- خلق طاقات إنتاجية جديدة .
- زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية.
- الحفاظ على الطاقة الإنتاجية.¹

علاوة على هذه القرارات التي تتعامل مع الأصول الثابتة و الأصول طويلة الأجل تندرج ضمن هذه المجموعة كذلك قرارات تتعامل مع الأصول المتداولة أو قصيرة الأجل و هو ما يطلق عليه "إدارة رأس المال العامل" و التي تحاول التوفيق بين هدفين متناقضين هما "الربحية" و "السيولة"، فالسيولة تتطلب الإحتفاظ بقدر كبير من الأصول السائلة لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل، و بالتالي تجنب الإفلاس بينما تتطلب الربحية العكس لأن الإحتفاظ بذلك القدر من الأصول السائلة يمنع من إستثمارها المربح.

المجموعة الثانية: قرارات التمويل

و هي التي تحدد أنسب مصادر الأموال و أقلها تكلفة، و هناك نوعان من المصادر:

1. الإقتراض من المؤسسات المالية (تمويل خارجي): فالأموال المقترضة تزيد من أرباح المنشأة نظراً لخصم فائدة الأموال المقترضة من الأرباح الخاضعة للضريبة، و لكن يمكن أن تعرض المنشأة للإفلاس في حالة فشلها في تسديد الأموال المقترضة وقت استحقاقها.

¹ ماجد أحمد عطى الله، "إدارة الاستثمار"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص15.

2. الأموال المملوكة (التمويل الذاتي): فبالرغم من أن ربحيتها خاضعة للضريبة إلا أنها لا تعرض المؤسسة للإفلاس في حالة فشلها في التسديد.

و المطلوب في هذا الشأن تحقيق التوازن بين الأموال المقترضة و الأموال المملوكة.

المجموعة الثالثة: قرارات مرتبطة بتوزيع الأرباح

الأرباح إما توزع على المساهمين (أصحاب المشروع)، أو تحجز لإعادة استثمارها، فما هو القدر الذي يمكن توزيعه؟ و هل يظل هذا القدر ثابتاً؟ أم يتغير على مدى عمر المنشأة؟ و هل يفضل المساهمين الحصول على أرباحهم في شكل نقدي أم في صورة أسهم؟¹

المطلب الثاني: خصائص وسمات القرار الإستثماري

من طبيعة القرارات الإستثمارات أنها ترتبط بالأجل الطويل، و عادة تحتاج إلى إنفاق مبالغ كبيرة قد يصعب إستردادها إذا لم ينجح المشروع، فالقرارات الإستثمارية تمثل درجة من الخطورة على حياة المشروع خصوصاً وأن المستقبل يسوده عنصر المخاطرة و عدم التأكد، و منه يمكن تبويب خصائص و سمات هذه القرارات كما يلي:

1. الخصائص المرتبطة بالبعد الزمني:

- ترتبط قرارات التمويل دائماً بالأجل الطويل حيث قال في هذا الصدد Hauge: "إنّ البعد الزمني بين تاريخ حدوث الإنفاق و بين تاريخ الحصول على ثمار الإنفاق دوراً رئيسياً و هاماً في القرار الاستثماري، حيث أن المنشأة تعيش مع هذا القرار لعدة سنوات".
- تخطيط قرارات الإستثمار هو تخطيط تعوض طويل الأجل، فقرار الاستثمار له أهمية بالغة على مستوى المنشأة خصوصاً مع إستمرار التقدم التكنولوجي، و تطور وسائل الإنتاج و التسويق الأمر الذي يزيد من صعوبة إتخاذ القرار الإستثماري.

2. الخصائص المرتبطة بمحلات الطبيعة:

- تتضمن عادة قرارات الإستثمار عنصري المخاطرة و عدم التأكد لإرتباطها بالمستقبل و بالتالي فإن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث.
- تكمن مخاطر القرار الإستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع إتخاذ القرار لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة و التي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.
- تعوض قرارات الإستثمار العديد من المشاكل، كالتنبؤ بالمبيعات و كيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في ظل المخاطرة و عدم التأكد و كيفية معدل العائد على الإستثمار و معدل تكلفة رأس المال.

¹ حسني بيومي، "اساسيات التمويل و الاستثمار"، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، مصر، طبعه 1994، ص5.

3. الخصائص المرتبطة بالهيكل التمويلي:

- معظم قرارات الإستثمار تحتاج على مبالغ ضخمة مما يؤثر على حياة المشروع، فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترة طويلة، و هذا يتطلب التنبؤ بالإيرادات و التكاليف المتوقعة لزمن طويل.
- يتضمن القرار الإستثماري تخصيص قدر من الموارد الإقتصادية حالي لخلق طاقات إنتاجية جديدة، أو زيادة في الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها على أمل الحصول على عائد مستقبلا.
- يؤدي اتخاذ قرار إستثماري إلى إغراق جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة لفترة طويلة، وقد يتطلب البحث عن مصادر للتمويل كالإقتراض، فالقرارات تؤدي إلى تحمل المنشأة في حالة التوسع أو الإحلال بتكاليف ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعادل إلى مستوى أعلى من المستوى المعتاد لفترة طويلة.
- يضع اتخاذ قرار إستثماري في مشروع معين على المنشأة إستثمار أموالها في بدائل إستثمارية أخرى كان من الممكن إستثمارها في مجالات أخرى.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في قرارات الإستثمار

1. **سياسة الإدارة:** إن سياسة الإدارة قد تؤثر على إتخاذ القرار الإستثماري، فقد ترى إدارة ضرورة الإسراع في إجراء توسعات بالمشروع لما يلاقه من الإقبال الشديد على منتجاته قد تعجز عليه الطاقة الإنتاجية الحالية من تغطية هذا الطلب من العملاء، في حين ترى سياسة إدارة أخرى عدم إجراء هذه التوسعات توقعاً منها أن يكون هذا الطلب موسمياً ولفترة وجيزة لا يستدعي زيادة الطاقة الإنتاجية.
2. **إمكانية السوق و التنبؤ بحجم المبيعات:** تهتم السياسة التسويقية بتحديد إمكانية السوق و حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع الإستثماري، و بالتالي تقدير حجم المبيعات وعادة يتوقف على دراسة السوق رفض أو قبول المشروع المقترح.
3. **نوع المنتج:** تحديد نوع المنتج أحد العوامل المؤثرة في القرار الإستثماري، فقد يحتاج نوع المنتج إلى آلات متخصصة أو عمالة من نوع معين يصعب توفيرها في الوقت الحالي كما قد يحتاج إلى مواد خام يصعب توفرها في السوق المحلي و توجد صعوبة في استيرادها وفي هذه الحالة فإن نوع المنتج له أثر بالغ في قبول أو رفض المشروع المقترح.
4. **مصادر التمويل:** ضرورة تحديد المصادر التمويلية اللازمة لتدبير الأموال التي يحتاجها المشروع سواء تمويل ذاتي أو خارجي و المتمثل في القروض متوسطة أو طويلة الأجل.
5. **رأس المال العامل:** يجب أن تسعى الإدارة دائماً للمحافظة على توفر رأس المال العامل و الذي يعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، و يمثل الحركة الأساسية للأموال، كما يمثل المبلغ الذي يدبر مسبقاً لاستكمال الأموال اللازمة للإستثمار.

6. موازنة التدفقات النقدية: تتطلب عملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية تقدير التدفقات النقدية لكل بديل، لهذا يجب إعداد موازنة التدفق النقدي و التي توضح تدفق الأموال بالنسبة للإستثمارات المقترحة، وهذا ما يساعد الإدارة على اختبار المشروعات ذات التدفقات النقدية التي يتناسب توقيتها مع الظروف و الأحداث النقدية للمشروع، مما يؤثر على القرار الإستثماري.

7. الفرص البديلة: هي أقصى ما يمكن الحصول عليه من مكاسب من السلع و الخدمات و الطاقات الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للإستخدامات البديلة، فمن الضروري أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان عند تحديد تكاليف الإستثمار أو التشغيل حتى يتم التقييم على أساس سليم.

8. المخاطرة و عدم التأكد: ينشأ عدم التأكد لصعوبة و استحالة التنبؤ في بعض الأحيان لعدة متغيرات و تكون النتيجة عدم التحديد الدقيق لحجم المنافع و التكاليف في المستقبل.

أما المخاطرة فهي تلك الحالة التي يستطيع متخذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال حدوث حالات الطبيعة و منه فإن المخاطرة و عدم التأكد تعتبر من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على اتخاذ القرار الإستثماري¹.

9. سعر الفائدة: يؤثر على حجم الإستثمار بشكل عكسي وفق مفهوم الاستثمار الإقتصادي.

10. الإستقرار السياسي و الإقتصادي: حيث توفرهما يساهم في خلق مناخ إستثماري².

المطلب الرابع: تقنيات تقييم أداء المؤسسة

لا شك أن التركيز على أحداث تقنيات المال و الأعمال و أسطها يحقق أكبر فائدة للمنشآت في عصر تتلاحق فيه التغيرات و التطورات بسرعة، و أهم هذه التقنيات ما يلي:

1. تحليل القوائم المالية: تعتبر النسب التي تستخدم في تحليل القوائم المالية من أكثر الأدوات فاعلية لتقييم أداء المنشأة فهي تجيب عن العديد من التساؤلات مثل: قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، مدى اعتمادها على الأموال المقترضة؟ هل تستخدم الإدارة الأصول المتداولة؟ هل تحقق المؤسسة قدرا معقولا من العائد على الإستثمار؟ بإختصار تعطي النسب المالية صورة صادقة لمركز المنشأة المالي و أداءها، و من بين هذه النسب:

أ. نسب السيولة: يمكن من خلال تحليلها الحكم على قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وهل هي قادرة على الإستمرار أم أنها معرضة للإفلاس؟ (الرجوع إلى الجدول رقم 1ص 24).

ب. نسب النشاط: والتي تحكم على فاعلية الإستثمار في الأصول المختلفة، كما تفترض التوازن بين الإستثمار في الأصل و بين حجم النشاط المتمثل في حجم المبيعات أو الإيرادات بصفة عامة.

¹ ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 16-18.

² قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 40.

ج. **نسب الرافعة:** تقيس التوازن بين الأموال المملوكة و الأموال المقترضة في المنشأة، هي تقيس الأموال المقترضة فإذا فیل أن نسب الرافعة كبير يعني أن المنشأة مثقلة بالديون.

$$\text{نسبة الرافعة} = \frac{\text{الأموال المقترضة}}{\text{الأموال المملوكة}} * 100$$

د. **نسب الربحية:** تعكس صورة كاملة للمنشأة، فهي النتيجة النهائية للسياسات و القرارات التي تتخذها إدارة المنشأة و التي توفر النقود اللازمة لسداد القروض و لتمويل المنشأة ذاتيا و تستخدم نسب الربحية للحكم على مدى كفاءة و فعالية إدارة المؤسسة (الرجوع إلى الجدول رقم 1 ص 24).

2. **تحليل نقطة التعادل:** هي النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات مع التكاليف الثابتة والمتغيرة، أي هي النقطة التي لا يتحقق عندها ربح أو خسارة، فالمنشأة تواجه تغيرات في أسعار البيع و حجم المبيعات و التكاليف المتغيرة و الثابتة، و تحليل نقطة التعادل يساعد الإدارة على تحديد آثار هذه التغيرات على الربحية.

$$\frac{\text{التكاليف الثابتة CF}}{B} = \text{نقطة التعادل SR}$$

$$\text{حيث: } \frac{M/CV}{\text{رقم الأعمال CA}} = B$$

3. **الرافعة التشغيلية و الرافعة المالية:** تساعد الرافعة التشغيلية على الإختيار بين أسلوب الإنتاج ذي رأس المال الكثيف حيث الاعتماد الأكبر على الآلية في الإنتاج و بين أسلوب الإنتاج ذي العمالة الكثيفة حيث الاعتماد في الإنتاج على الأيد العاملة، وهي تساعد على إكتشاف العلاقة بين التكاليف الثابتة التي يتكون معظمها من أقساط إهلاك الآلات المستخدمة و بين التكاليف المتغيرة و التي تتألف من أجور العمال.

أما الرافعة المالية، فتساعد على تحديد الهيكل التمويلي المناسب، أي إحداث التوازن بين الأموال المملوكة و الأموال المقترضة، حيث تشير الرافعة المالية إلى الأموال المقترضة.

4. **قائمة تدفق الأموال:** تستخدم لقياس المتغيرات التي تحدث في المركز المالي للمنشأة ما بين تاريخين لميزانيتين متعاقبتين.

5. **الموازنة النقدية:** تستخدم لتقرير المقبوضات و المدفوعات النقدية على أساس يومي أسبوعي أو شهري و يستطيع المدير المالي من خلالها تحديد الفائض أو العجز النقدي في كل فترة، وعلى ضوء ذلك يستطيع أن يحدد وقت و مقدار اقتراضه كما يحدد الوقت الذي يسدد فيه القروض و الوقت الذي يتكون فيه للمنشأة فائض يستطيع إعادة استثماره.

6. **التنبؤ بالاحتياجات المالية:** تساعد على تقدير الاحتياجات المالية قبل الاحتياج إليها بوقت كاف يمنح الفرص للتفاوض، و الحصول عليها بأقل التكاليف و أفضل الشروط الممكنة وتعتبر طريقة نسبة المبيعات أكثر الطرق استخداما للتنبؤ باحتياجات المنشأة المستقبلية.

7. **قيمة الوقت بالنسبة للنقود:** إن استخدام النقود خلال وقت معين له قيمة إيجارية، تسمى بالفائدة التي تعتبر تكلفة استخدام النقود، و هذه القيمة تتوقف على طول الفترة التي تستخدم خلالها النقود، كما تعتمد قيمة الوقت أيضا بالنسبة للنقود على سعر الفائدة أي النسبة المئوية من مبلغ النقود.

8. **تكلفة رأس المال:** يمثل رأس المال بمعناه الواسع الأموال التي تحتاجها المنشأة لتمول أصولها و عمليات التشغيل بها، و يتكون من كل بنود الجانب الأيسر للميزانية بما في ذلك قيمة الديون قصيرة و طويلة الأجل و الأسهم الممتازة و العادية، و لحساب تكلفة رأس المال تحسب تكلفة كل مكون من مكوناته منفصلا ثم تجمع هذه التكاليف، و تستخدم تكلفة رأس المال في تحديد معدل العائد الداخلي المستخدم في تقييم المشروعات الرأسمالية.

$$\text{تكلفة رأس المال} = \text{حقوق الملكية} * \frac{\text{إحقوق الملكية}}{\text{إ رأس المال}} + \text{تكلفة الديون} * \frac{\text{تكلفة الديون}}{\text{إ رأس المال}}$$

حيث: إجمالي رأس المال = إجمالي حقوق الملكية + إجمالي الديون.

9. **الموازنة الرأسمالية و تقييم المشروعات:** الموازنة الرأسمالية هي خطة للمشروعات الإستثمارية، وفيها ترتب المشروعات، وفقا لأسبقيتها ثم يختار المشروع الأكثر ربحية فهي مفتاح الرقابة على الإنفاق الرأسمالي الذي تمتد فوائده إلى أكثر من عام، وقد صمم الكثير من التقنيات لتقييم المشروعات الإستثمارية و منها:

أ. **طريقة فترة الإسترداد:** و هي من الطرق الشائعة في تقييم المشروعات الإستثمارية و ترتيبها و تستخدم لحساب عدد السنوات التي تمر قبل أن تسترد المنشأة التكلفة الأولية للمشروع من التدفقات النقدية التي يحققها حيث كلما قصرت فترة الإسترداد، كلما ازدادت فرصة اختيار المشروع فبالرغم من بساطة هذه الطريقة إلا أنها تتجاهل التدفقات النقدية التي تأتي بعد فترة الإسترداد كما أنها لا تأخذ في اعتبارها قيمة الوقت بالنسبة للنقود

$$I = \sum_{i=1}^n cf \rightarrow \text{DR فترة الاسترداد}$$

حيث: I التكلفة الأولية، cf التدفق النقدي، n عمر المشروع.

ب. **طريقة صافي القيمة الحالية:** هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي تتولد عن المشروع ناقص التكلفة الأولية للمشروع.

$$\text{Van} = \sum_{i=1}^n cf (1 + t)^{-i} - I$$

حيث: t معدل الخصم، cf التدفق النقدي، n عمر المشروع، I التكلفة الأولية.

ج. **معدل العائد الداخلي:** يؤسس على حقائق تعتبر داخلية بالنسبة للمشروع الاستثماري محل التقييم، وهو يبين أعلى سعر فائدة يمكن للبدل الإستثماري تحمله مع استرداد الإستثمار (التكلفة بالكامل) في نهاية الحياة الإنتاجية للبدل، وتتم هذه الطريقة على أساس الربط بين الإيرادات المتوقعة للبدل الإستثماري و الأموال التي ستستثمر فيه¹.

$$R = R_1 + (R_2 - R_1) * \frac{VAN_1}{VAN_2 - VAN_1}$$

حيث: R : معدل العائد الداخلي، R_1 سعر الخصم المنخفض، R_2 سعر الخصم المرتفع.
 VAN_1 القيمة الحالية الصافية عند R_1 ، VAN_2 القيمة الحالية الصافية عند R_2 .

يخطى القرار الإستثماري بالأهمية بلغة في المنشأة، حيث أن نجاح المشروع الإستثماري يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة القرارات التي اتخذت في بداية المشروع و هذا لما يترتب عليه من مجموعة الأعباء الثابتة التي ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات الكبيرة نسبياً، كما أن التدفقات النقدية المرتبطة بهذه المشروعات تتحقق على مدار فترة زمنية طويلة، مما يدعو إلى ضرورة أخذ مشكلة تغير القيمة الزمنية للنقود في الحسبان، فهي تتطلب الموازنة بين مختلف البدائل فيما يخص الربحية السيولة و المخاطر في ضوء نتائج التحليل، مع لأخذ بالمعايير و العوامل الداخلية و مع التطور السريع لتقنيات المال و الأعمال ظهرت عدة طرق لتقييم المشروعات الاستثمارية، فعلى متخذ القرار أن يستخدم الطريقة التي تتناسب مع أهداف و طبيعة المنشأة.

إن القرارات الاستثمارية يترتب عليها إنفاق مبالغ ضخمة تتطلب زيادة رأس مال المؤسسة، و قد تستدعي إلى اللجوء للاقتراض من البنوك، وهذا ما سوف نتطرق إليه في مبحثنا القادم.

¹ حسين بيومي، مرجع سبق ذكره، ص 6-11.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية بوكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

إلماما لبعض ما يتعلق بالبنوك في جانب منح القروض و علاقته بالتحليل المالي ارتأينا أن نختتم البحث بدراسة تطبيقية بوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بمدينة مغنية، غير أن هذه الدراسة لا تغني عن تقديم البنك، و التعرض لنشأته و هيكله التنظيمي و أهم وظائفه و كذلك الوثائق المطلوبة لتكوين ملف طلب قرض إستثماري أما الجانب الأهم فيتمثل في التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام مختلف المؤشرات و النسب الأكثر دلالة على الوضعية المالية و المستقبلية لها و منه قرار البنك فيما يخص ذلك.

المطلب الأول: لمحة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA و كالتة بمغنية (411)

الفرع الأول: نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-366 بتاريخ 1966/12/26 و المرسوم 67-68 بتاريخ 1967/5/11، برأسمال يقدر ب 15 مليون دينار جزائري، و يعد ثاني بنك جزائري من حيث النشأة، تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر (وهران-قسنطينة و عنابة)، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك و أخيرا البنك المختلط (الجزائر-مصر)¹.

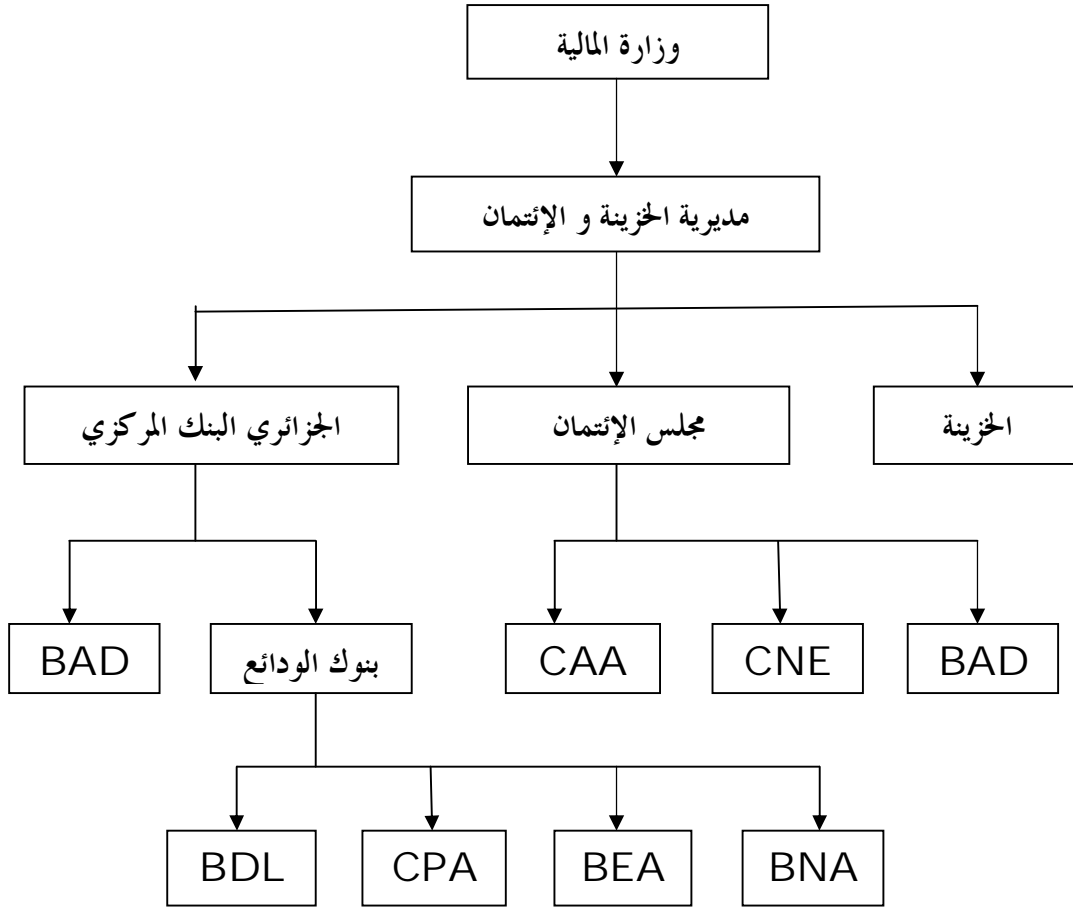
و بعد قانون استقلالية المؤسسات في 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات أسهم، و التي يعود رأسمالها بالكامل للدولة، و منذ 1996 أصبحت البنوك التجارية و من بينها بنك القرض الشعبي الجزائري CPA تحت وصاية وزارة المالية، و يقدر رأسمالها الحالي ب 48 مليار دج. بنك القرض الشعبي الجزائري CPA متفتح على النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME، حيث أصبح يمنح القروض المتوسطة ابتداء من سنة 1971 و تبعا لمبدأ التخصص البنكي، بتكفل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالقروض للقطاع الحرفي الفنادق و القطاع السياحي و القطاع الصحي و الأدوية، و كذلك قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية و المهنية².

و فيما يلي نتعرف على موقع بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في مخطط النظام المصرفي الجزائري.

¹ الظاهر الأطرش، مرجع سابق، ص 189.

² معلومات من طرف مسؤول بمصلحة القروض بوكالة مغنية للبنك القرض الشعبي الجزائري، يوم 2014/2/6.

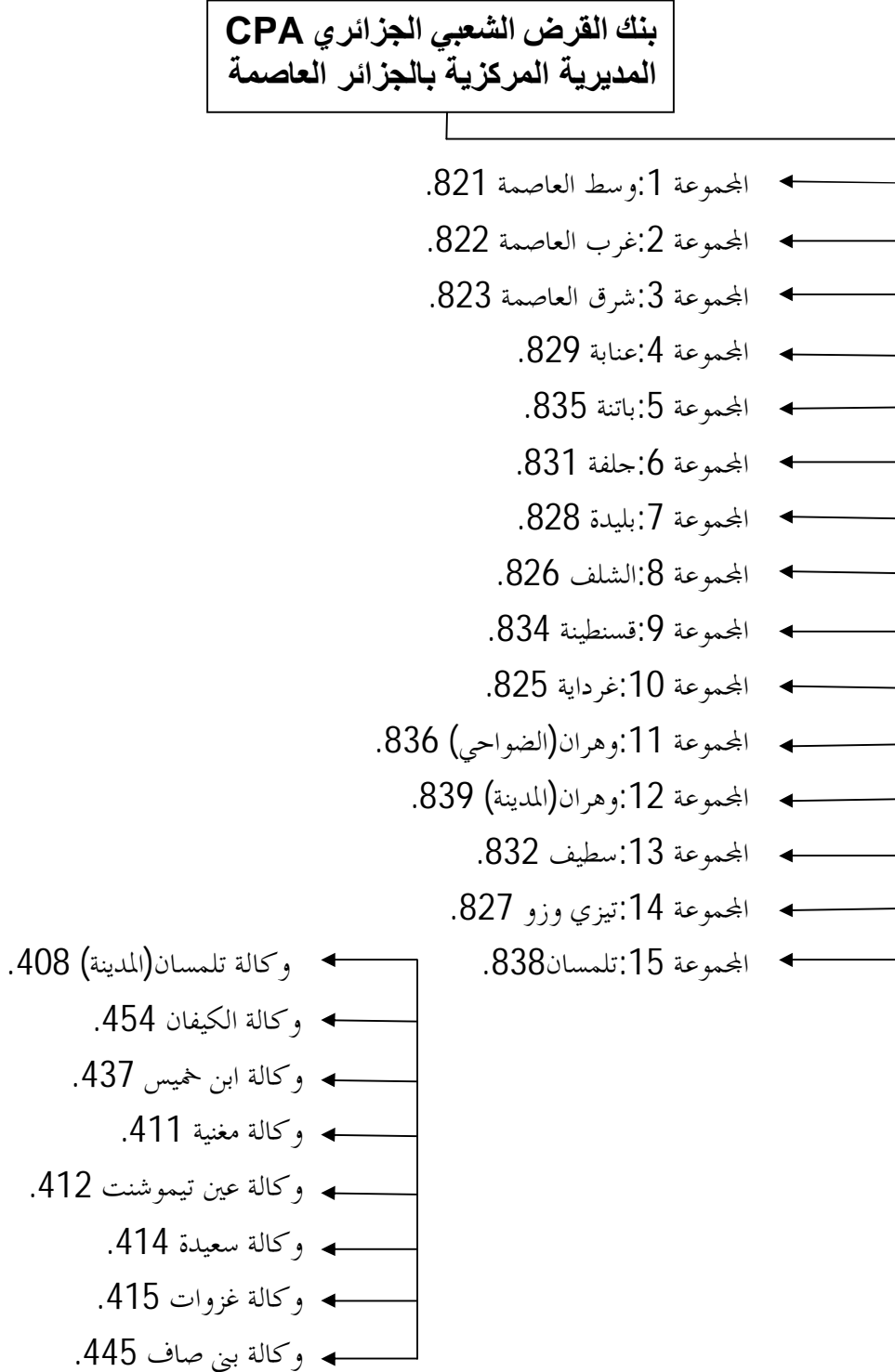
الشكل رقم 2: مخطط النظام المصرفي الجزائري.



المصدر: معلومات من طرف مسؤول بوكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري
CPA يوم 2014/2/6

أما عن وكالة مغنية فموقعها في الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، يتبين لنا من خلال المخطط اللاحق (الشكل رقم 3)، حيث تتفرع عن المديرية المركزية لبنك القرض الشعبي الجزائري 15 مجموعة إستغلال و التي تتفرع بدورها إلى وكالات.

الشكل رقم 3: مجموعات ووكالات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من طرف مسؤول بوكالة مغنية لبنك

القرض الشعبي الجزائري CPA، يوم 2014/2/6.

الفرع الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري 411 مغنية

تعد وكالة القرض الشعبي الجزائري 411 مغنية من أنجح الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال 838 تلمسان، وقد ساهم موقعها الجغرافي (وسط مدينة مغنية، 53 شارع 1 نوفمبر) في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن الحاليين، و استقطاب آخريين جدد من خلال ما تعرضه هذه الوكالة من خدمات و حسن المعاملة من طرف موظفيها الموزعين على مختلف المصالح كل حسب تخصصه.

وكالة مغنية عي بنك تجاري يسعى صارما على تحقيق أرباح سنوية عن طريق توفير تسهيلات و تكفية حاجات المواطنين (الطبيعيين و المعنويين).

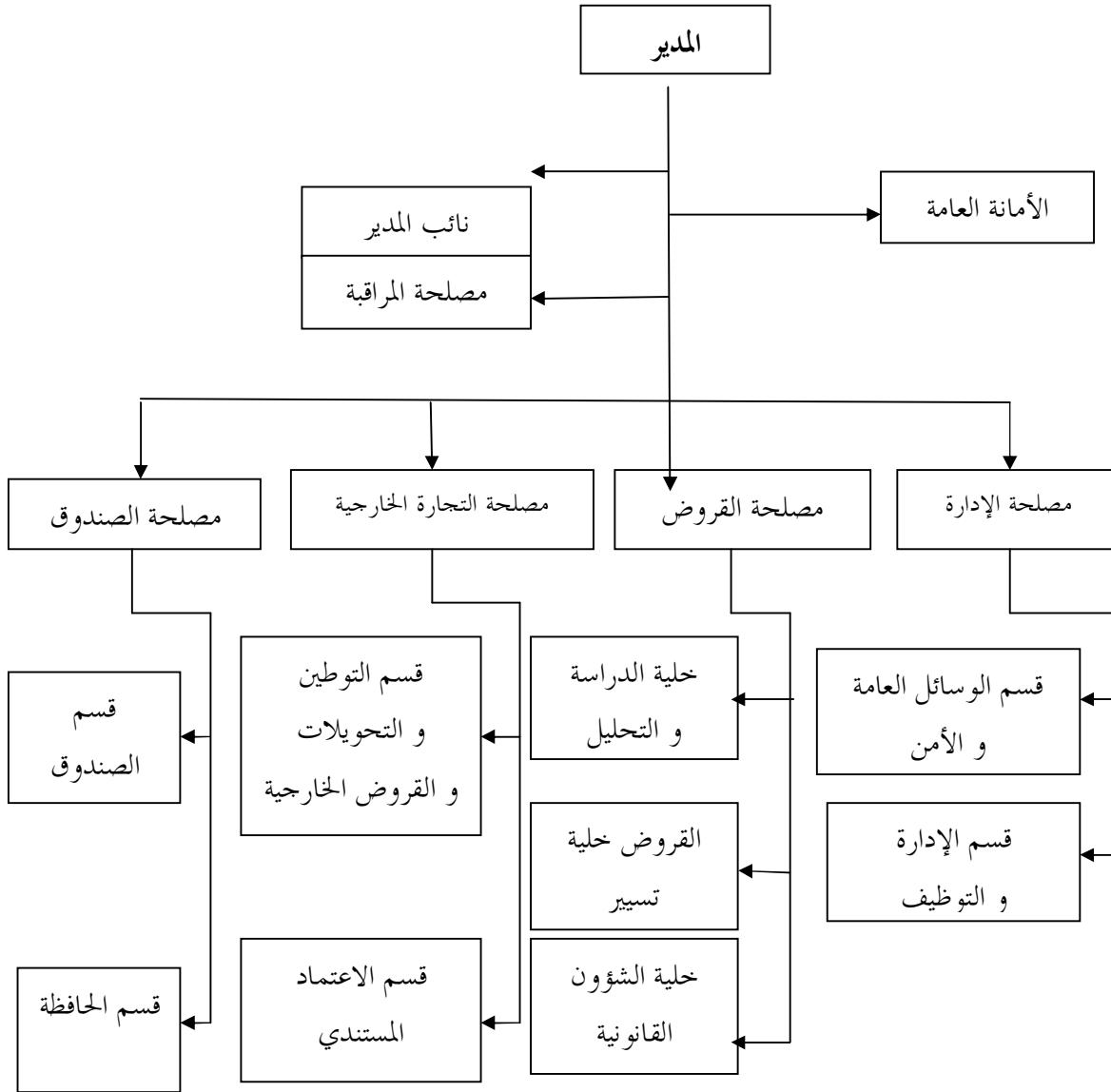
أرباح البنك = العمولات (commissions) + فوائد القرض (intérêts) - التكاليف (charges).
حيث تقدر عمولة كالسحب أو الدفع ب: 10 دج¹.

و يتلخص دور الوكالة في ما يلي:

1. جلب النقود (ressource) أي فتح حسابات بنكية مثل دفتر التوفير و الاحتياط، دفتر الشيكات و الودائع المصرفية... الخ.
 2. توظيف النقود في مختلف القروض (les emplois) وهي تقنية خاصة بمصلحة القروض، حيث تأخذ نسبة فائدة متغيرة معمول بها وفق الشروط العامة للبنك الجزائري و المعقدة حاليا بين 6,25 و 7,75 %.
 3. وسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية، و تقديم قروض و ملفات تمويل مشتريات البلدية و الشركات العمومية.
 4. ادخار و حفظ أموال المؤسسات و ذلك بتسديد رواتب و أجور المستخدمين و ذلك بفتح حساب جاري.
 5. على المستوى الخارجي و خاصة التجارة الخارجية، يبرز دور الوكالة في تعديل عمليات زبائنها مع الخارج في شكل فتح إتمادات مسندية و تسوية حسابات بين البنوك دون عبئ الزبون مع مراقبة كل شروط الاستيراد و التصدير.
- و للتوضيح أكثر نعرض عليكم الهيكل التنظيمي لوكالة مغنية 411 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، حسب المصالح و الأقسام:

¹ معلومة مقدمة من طرف مسؤول بوكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري، يوم 2014/2/8.

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لوكالة مغنية 411 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من طرف مسؤول بوكالة
مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، يوم 2014/2/9.

و تتمثل مهام كل مصلحة فيما يلي:

1) مصلحة الصندوق: و تتولى:

- استقبال الزبائن.
- معالجة العمليات المصرفية بالدينار والعملة الصعبة، و كذا النقد الالكتروني(البطاقات).
- فتح الحسابات و تسييرها من خلال تسيير ملف الصندوق.
- تلقي طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات، و القيام بتسليم هذه الدفاتر.
- معالجة عمليات الإيداع (سندات الصندوق ودفاتر الادخار).
- معالجة عمليات تسليم الشيكات و الأوراق التجارية و المقاصة و تحصيل الشيكات.
- تحويل و تسديد الشيكات، و متابعة غير المدفوعة(الشيكات بدون رصيد).
- التسيير الحسن للخزينة.
- انجاز الإحصائيات الخاصة بالمصلحة، كراء و تسديد الخزائن الحديدية.

2) مصلحة القروض: و تقوم بما يلي:

- أ. دراسة و تحليل طلبات الزبائن على القروض:
 - استقبال طلبات الزبائن، ثم دراسة الملف و تحليل المخاطر.
 - متابعة ملفات القرض، و تطور نشاط المؤسسات المقترضة.
 - ب. تسيير القرض:
 - انجاز رخصة القرض و تلقي الضمانات ثم إمضاء اتفاقية القرض.
 - وضع القروض تحت تصرف طالب القرض.
 - تسلم الكفالة و الضمانات الاحتياطية.
 - انجاز إحصائيات خاصة بالمصلحة.
 - ج. الشؤون القانونية و النزاعات:
 - مراقبة مدى صحة الضمانات المتقاة من الزبائن، وإرسالها إلى مجموعة الاستغلال، من أجل التأكد منها و الاحتفاظ بها إلى غاية تحصيل القرض.
 - متابعة الديون غير المدفوعة، و القيام بالإجراءات اللازمة لتحصيلها.
 - مراقبة الملف الإداري الخاص بفتح الحسابات الجارية للمؤسسات.
- ### 3) مصلحة التجارة الخارجية: ووظيفتها:
- العمليات المتعلقة بالتوطين(الاستيراد و التصدير)، معالجة صفقاتها و تسييرها.
 - تسيير القروض الخارجية، الاعتمادات المستندية و التحويلات.

- متابعة الضمانات الممنوحة من الخارج.
- تحصيل شيكات السفر.
- إنجاز الإحصائيات المتعلقة بنشاط المصلحة وإرسالها إلى الهيئة المشرفة.
- إعطاء معلومات فيما يخص التجارة الخارجية.

4) مصلحة الإدارة: تهتم بالتالي:

- تسيير الموارد البشرية وحماية الممتلكات و الأشخاص.
- إنجاز و متابعة برامج تكوينية للموظفين.
- إنجاز ميزانية الوكالة بمساهمة المصالح المختلفة و متابعتها.
- تحسين ظروف العمل، دفع الضرائب الخاصة بالوكالة و اكتتاب اتفاقية التأمين عليها.
- صيانة و تسيير البنايات و العتاد، و السهر على أمن الوكالة.

5) مصلحة المراقبة: و تتولى:

- مراقبة الحسابات و معالجة كل الأخطاء الملاحظة أثناء إنجازها و التي تسجل اختلال في التسديدات.
- إنجاز اليومية المحاسبية للوكالة و إرسالها إلى الهيئة المشرفة¹.

المطلب الثاني: قروض وكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وملفات طلبها

الفرع الأول: أنواع القروض الممنوحة من وكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري

- يسعى المكلف بالدراسات في مصلحة القروض بالوكالة إلى معرفة دقيقة و استيعاب كل حاجات الزبون، و من تم يتم استنتاج الرغبة التي يريد بها الزبون ليوجه نحو القرض الذي يلي هذه الرغبة مثلا:
- أن يريد تغطية الحاجات المالية من تمويلات و تسهيلات مالية.
 - أن يوسع نشاطه أو يخلق مؤسسة جديدة.
 - شراء معدات و أدوات لها علاقة مع طبيعة النشاط.
- فكل المؤسسات بمختلف صورها القانونية و حجمها و طبيعة نشاطها لها الحق في طلب القروض التي يمنحها بنك القرض الشعبي و وكالاته، بما في ذلك فئة الشباب الحرفيين، لأصحاب المهن الحرة و الموظفين... الخ. و من أهم هذه القروض نجد:
- قروض الاستغلال: كتسهيلات الصندوق (Facilité de Caisse)، قروض الكفالات (Aval)، القروض الموسمية، الاعتماد المستندي (Crédit Documentaire)، و تمنح بمعدل فائدة 7,75 %.
 - قروض استهلاك: كقروض استهلاك السيارات (Crédit Automobile).
 - قروض الاستثمار: بمعدل فائدة 5,25 % متضمنة ر.ق.م.

¹ معلومات مقدمة من مصلحة القروض لبنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة مغنية 411، يوم 2014/2/9.

- قروض لفائدة ENSEG و CNAL: وهي مدعمة 100 %، وفي هذه الحالة فإن معدل فائدة القرض و المقدر ب 6,25 % تدفعه الدولة للبنك، حيث يشترط نسبة مشاركة المستفيد من الفرض في المشروع 1 % أي كحد أدنى 10000000,00 دج، و يبدأ المقترض بالتسديد بعد 3 سنوات من حصوله على القرض على أقساط يحددها البنك لمدة 5 سنوات.
 - قروض ENGEM: بمعدل فائدة 5,7 % مدعمة 100 % من طرف الدولة (beauté) و كحد أقصى للمشروع 10000000,00 دج.
 - قروض عقارية: لبناء سكن ذاتي بمعدل فائدة 6,25 % على أن يساهم المقترض ب 30 % و إذا كانت مدعمة مثل السكنات الريفية أو الجماعية فيكون معدل الفائدة 1 % (خاص ب TVA)¹.
- ملاحظة:** نلاحظ أن القروض الاستثمارية الأقل معدلات فائدة مقارنة بالقروض الأخرى ما عدا المدعمة منها.

الفرع الثاني: ملفات طلب القروض

1) قروض الاستغلال: Crédits d'Exploitation:

- يتكون ملف هذه القروض من:
- طلب القرض موقع عليه من طرف المقترض شخصيا.
- القانون التأسيسي للمؤسسة.
- نسخة من السجل التجاري.
- عقد الملكية أو عقد الإيجار محل النشاط.
- 03 ميزانيات محاسبية + ميزانية أخرى إذا قدم الطلب بعد تاريخ 30 جوان.
- الميزانية الحالية للسنة الحالية.
- 03 ميزانيات تقديرية بالنسبة للمشروع الجديد.
- التبرئة الجبائية و شبه الجبائية من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI.
- مخطط التمويل و دراسة تقنية للمشروع.
- ثلاث جداول حسابات النتائج T.C.R.
- * في حالة القروض المقدمة للمهن الحرة تضاف إلى الوثائق:
- نسخة من ميزانية لآخر السنة مختومة.
- حساب الاستغلال التقديري لسنة واحدة.

¹ معلومات من طرف مسؤول بمصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة مغنية 411، يوم 2014/2/12.

- نسخة مصادق عليها من شهادة الدراسات العليا مثلا في حالة الصيادلة و الأطباء.
- نسخة السماح بالممارسة من طرف الولاية.

2) فروض الاستثمار: Crédits d'Investissement:

يتم تكوين ملف القرض بواسطة الوثائق التالية:

أ. الوثائق الإدارية:

- طلب القرض موقع عليه.
 - الحالة العقارية للمؤسسة.
 - نسخة من القانون التأسيسي، و أخرى من السجل التجاري.
 - شهادة التبرئة الجبائية و شبه الجبائية من ANDI.
 - العقد مع المورد في حالة استيراد العتاد من الخارج.
 - الفواتير الأولية للتجهيزات المراد اقتناءها.
 - * في حالة أشغال البناء: عقد إداري أو الملكية الشرعية للأراضي الخاصة بالمشروع.
 - رخصة بناء المشروع الجديد الصادر من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APCI، مرفقة بقرار منح التعويضات.
 - 03 ميزانيات سابقة بالنشاط.
 - 03 ميزانيات تقديرية للسنوات القادمة تعكس تأثير المشروع.
- ب. الوثائق التقنية:

- دراسة تقنية و اقتصادية كاملة للمشروع.
- مخطط لإنجاز المشروع، و تقديرات لعملية البناء.
- * في حالة المهن الحرة، تضاف إلى الوثائق:
- رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية (أطباء-جراحة الأسنان... الخ).
- فاتورة تقديرية للعتاد التي تنوي شراءه من الخارج¹

بعد تقديم الملفات تقوم مصلحة القروض (خلية الدراسات و التحليل) بالدراسة و التحقيق و فيما يخص هذه المدة، و بعد تأكيد السيد " مهادي حامة " مدير بنك القرض الشعبي الجزائري CPA أن هناك تسهيلات جديدة دخلت حيز التنفيذ رسميا، بموجب تعليمة رسمية إلى جميع البنوك العمومية و الخاصة و التي ستمكن من تطوير المؤسسات الاقتصادية، أنها ملزمة بتخفيف ملفات فتح الحساب البنكي و تقليص لآجال

¹ معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة مغنية 411، يوم 2014/2/13.

دراسة ملفات منح القروض حيث حددت ب 15 يوما للأشخاص و 45 يوما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمكينها من تجسيد مشاريعها، و هذا حتما في مصلحة المواطن و البنوك¹.

المطلب الثالث: دراسة قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مغنية

الفرع الأول: تقديم ملف القرض

سوف نخصص هذا المطلب لدراسة ملف قرض استثماري مقدم من طرف شركة حديثة النشأة و المتمثلة في ملبنة لإنتاج الحليب و مشتقاته، تعود ملكيتها للزبون "س" و ابنته، حيث تقدم إلى وكالة مغنية 411 لغرض الحصول على قرض لإكمال تجهيز الملبنة، و قدرت قيمة هذا المشروع ب 207317000 دج، أنجز منه ما قيمته 170610000 دج. و بهدف الحصول على القرض قدم السيد "س" الضمانات التالية:

- الرهن الحيازي محل إقامة الشركة.
 - الرهن العقاري لقطعة أرض.
 - تأمين العتاد.
 - كفالة السيد "س" و ابنته.
 - * مدة القرض 7 سنوات مع التسديد على دفعات نصف سنوية و بمعدل فائدة 5,25 % متضمن TVA مع إعفاء في السنة الأولى.
 - * نسبة التمويل الذاتي 80 % (المفروض تغطية على الأقل 30 % من قيمة المشروع).
 - * قيمة القرض: 36707000 دج، ما يمثل نسبة 20 % من قيمة المشروع.
- و تكون ملف طلب القرض مما يلي:

(1) ملف الإداري:

- طلب خطي يتطلب طبيعة القرض.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية، شهادة الميلاد و شهادة الإقامة.

(2) ملف القانوني:

- نسخة من السجل التجاري و أخرى من القانون التأسيسي.
- شهادة من التأمينات.
- وثيقة تثبت ملكية الأرض (عقد الملكية).
- كفالة السيد "س" و ابنته.
- رخصة من مصلحة حماية البيئة.

¹ يومية "صوت الأحرار"، يوم 2013/1/4.

- وثائق و فواتير شراء التجهيزات (التي اشترها المقترض قبل طلب القرض).

(3) ملف تقني:

- الدراسة التقنية للمشروع و ثلاث ميزانيات تقديرية تعكس المشروع.
كما عزز الزبون طلبه ب:
- وثائق تثبت ملكيته لأبقار.
- وثائق من مديرية الفلاحة تثبت أنه مارس تربية الأبقار و له خبرة في هذا المجال.
- وعود الموردين بتزويده بالحليب¹.

الفرع الثاني: مراحل دراسة القرض

بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض في البنك بدراسة الملف و ذلك بإتباع الخطوات التالية:

1. التأكد من صحة المعلومات المقدمة من صاحب المشروع، و ذلك بالاستعلام من البنك نفسه، البنوك الأخرى و مصلحة الضرائب.
2. القيام بزيارة ميدانية للملينة مع خبير عقاري، و ذلك للتأكد من قيمة الضمانات، و أن المحل يتوفر على المواصفات اللازمة لنوعية النشاط (سلامة البناء، جودة الآلات و المعدات، وجود مخبر لتحليل المواد الأولية (الحليب) و المنتجات التامة الصنع، غرفة التبريد... (الملحق رقم 1).
3. ملاء وثيقة بنكية Fiche d'Evaluation، حيث تسجل فيها المعلومات الشخصية لطالب القرض و المعلومات الخاصة بالمشروع، و بمضيتها طالب القرض (الملحق رقم 2-3 و4).
4. تحويل الميزانية الحسابية إلى ميزانية مالية، أي إعادة ترتيبها وفق متطلبات الدراسة البنكية Classement Rationnel، فيتم ترتيب الأصول وفق السيولة و السنوية، أما الخصوم فوفق مبدأ الاستحقاق و السنوية (الملحق رقم 5 و6).
5. يقوم المكلف بالدراسة بحساب محتلق المؤشرات و النسب الضرورية للقيام بالتحليل (الملحق رقم 6).
6. إعطاء الرأي بعد التوصل إلى الوضعية المالية للشركة و قدرتها على تسديد القرض ثم تسجل كل الملاحظات و التقييمات مع الإشارة إماً بالموافقة أو رفض الطلب مع توقيع كل من المكلفين في مصلحة القروض و المدير (الملحق رقم 7 و8).
7. في حالة القروض الروتينية ذات القيمة الصغيرة، الوكالة هي التي تقرر منح أو رفض طلب القرض، أما إذا كان حجم القرض كبيرا مثل حالة هذا القرض، فالوكالة لا يجوز لها اتخاذ القرار لوحدها إلا بعد موافقة

¹ معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري Cpa ، وكالة مغنية 411، يوم 2014/2/14.

المستويات العليا، لذا تبعث نسختين من ملف القرض الذي تعده الوكالة، نسخة للمديرية الجهوية تلمسان و الثانية تبعث للمديرية المركزية بالعاصمة، لدراسته و اتخاذ القرار بشأنه.

8. في حالة الموافقة على منح القرض، تتحصل وكالة مغنية على رخصة من المديرية مرفقة بتفاصيل عن القبول في وثيقة مفصلة، لتشرع في إجراءات منح القرض و توزيعه و كيفية صرفه¹

المطلب الرابع: التحليل المالي و تقييم مشروع موضوع القرض (الملحق رقم 9) 1) الهيكلة المالية:

نلاحظ تراجع طفيف للأموال الدائمة

أ. بنسبة 0,35 % في سنة 2015:

$$. \% 0,35 - = 100 * (262437 / (262437 - 261497))$$

ب. و نسبة 2,38 % في سنة 2016:

$$. \% 2,38 - = 100 * (261497 / (261497 - 255272))$$

و يرجع هذا لانخفاض قيمة القروض متوسطة الأجل، كما يلاحظ أن الأموال الدائمة تغطي الأموال الثابتة و هذا ما يحقق رأسمال عامل موجب و متزايد خلال 3 سنوات.

2) التحليل المالي:

أ. رأس المال العامل FR:

رأس المال العامل = أموال دائمة - أموال ثابتة.

نسبة رأس المال الدائم = $(FR * 100) /$ مجموع الميزانية.

مجموع الميزانية = أصول متداولة + أموال ثابتة.

¹ معلومات من مسؤول في مصلحة القروض بينك القرض الشعبي الجزائري Cpa، وكالة مغنية 411، يومي 15-16/2/2014.

الجدول رقم 02: رأس المال العامل و نسبته

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
255272	261497	262437	أموال دائمة
165685	179851	194018	أموال ثابتة
89587	81646	68419	رأس المال العامل FR
161	93	79	أصول متداولة
165846	179944	194097	مجموع الميزانية
%50	% 45,37	% 35,24	نسبة FR

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من الملحق رقم 9 .

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها ، نلاحظ أن رأس المال العامل موجب دائما و متزايد في كل السنوات و هذا يعني أن المنشأة ممولة من الأموال الدائمة، حيث ارتفعت نسبة رأس المال الدائم خلال السنوات الثلاث:

بنسبة 19 % في سنة 2015:

$$. \% 19 = 100 * (68419 / (68419 - 81646))$$

و نسبة 9,72 % في سنة 2016:

$$. \% 9,72 = 100 * (81646 / (81646 - 89587))$$

و ترجع هذه الزيادة إلى انخفاض الأصول الثابتة.

ب. إحتياج رأس المال العامل BFR:

إحتياج رأس المال العامل = إحتياج التمويل - موارد التمويل.

إحتياج رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + قيم محققة) - (ديون قصيرة الأجل - ديون مالية)

نسبة إحتياج رأس المال العامل = $(100 * BFR) /$ مجموع الميزانية.

الجدول رقم 03: إحتياج رأس المال العامل و نسبته

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
0	0	0	قيم الإستغلال
0	0	0	قيم محققة
(1093)	(1093)	(1093)	د. قصيرة الأجل
6118	6118	6118	د. مالية
4785	4785	4785	BFR سالب
% 2,91	% 2,71	% 2,51	نسبة BFR بالنقصان

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات من الملحق رقم 9.

التعليق:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إحتياج رأس المال العامل سالب في كل السنوات، مما يدل على أن موارد المؤسسة أكبر من إستعمالها، و أن لها قدرة على تحويل إحتياجات الدورة بواسطة ديون قصيرة الأجل و هذا ما يفسر زيادة إنخفاض نسبة BFR ب 0,2 % في سنة 2015، و 0,23 % في سنة 2016، أي أن المؤسسة لا تحتاج إلى موارد أخرى.

ج. الخزينة TR:

الخبزينة = (رأس المال العامل - إحتياج رأس المال الدائم).

$$TR=FR-BFR$$

الجدول رقم 04: الخزينة

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
89587	81646	68419	FR
(4875-)	(4875-)	(4875-)	BFR
94462	86521	73294	TR

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا بالملحق رقم 9.

التعليق:

الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث و هذا يعود إلى زيادة رأس المال العامل حيث ارتفعت ب:
بنسبة 18,04 % في سنة 2015:

$$18,04\% = 100 * (73294 / (73294 - 81521))$$

و نسبة 9,18 % في سنة 2016:

$$9,18\% = 100 * (81521 / (81521 - 94462))$$

و هذه الزيادة في الخزينة ليست في صالح المؤسسة و بالتالي على العميل أن يستثمر أمواله.

(3) مؤشرات الهيكلية المالية:

$$\text{المؤشر (1)} = (\text{رأس المال العامل FR} / \text{رقم الأعمال CA}) * 360$$

$$\text{المؤشر (2)} = (\text{إحتياج رأس المال العامل BFR} / \text{رقم الأعمال CA}) * 360$$

الجدول رقم 05: مؤشرات الهيكلية المالية

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2016	2015	2014	البيان
	89587	81646	68419	FR
	4875	4875	4875	BFR
	474284	474074	473670	CA
المؤشر (1) بالأيام	68	62	52	
المؤشر (2) بالأيام	4	4	4	

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم 9.

التعليق:

نتيجة المؤشر (1) و (2) إيجابية على الملينة، حيث تستطيع اكتساب أموالها من الزبائن في مدة زمنية تسمح لها بتسديد ما عليها لمورديها.

(4) مؤشرات التوازن المالي:

أ. نسبة التمويل الدائم: نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة/الأموال الثابتة) < 1.

ب. نسبة التمويل الذاتي: نسبة التمويل الذاتي = (الأموال الخاصة/الأموال الثابتة) < 1.

الجدول رقم 06: نسبة التمويل الدائم و التمويل الذاتي

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
255272	2614971	262437	الأموال الدائمة
230801	230908	225730	الأموال الخاصة
165685	179851	194018	الأموال الثابتة
1,54	1,45	1,35	نسبة التمويل الدائم
1,39	1,28	1,16	نسبة التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم 9.

التعليق:

* نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد تجعل المؤسسة تعمل في أمان، إضافة إلى أن هذه النسبة قى تزايد حيث قدرت الزيادة ب 7,40 % في سنة 2015 و ب 6,20 % في سنة 2016 مما يعني أن الملبنة تتمتع بهيكله مالية جيدة.

* أما نسبة التمويل الذاتي هي الأخرى إيجابية (أكبر من 1) مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة و أن المؤسسة لم تعتمد في تمويلها للإستثمارات على الديون مما يؤكد أن سياستها الإستثمارية جيدة.

(5) معدل الإستقلالية المالية (الملاءة):

معدل الإستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون) < 1.

الجدول رقم 07: الإستقلالية المالية

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
170610	170610	170610	الأموال الخاصة
24471	30589	36707	مجموع الديون
6,97	5,56	4,64	معدل الإستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من الملحق رقم 9.

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن هذه المؤسسة مستقلة ماليا، مما يشجع البنك على تقديم قروض لها دون خوف لتمتعها بقدرة كافية على التسديد و الإقتراض.

6) نسبة السيولة الصافية المختصرة:

نسبة السيولة الصافية المختصرة = (ق الجاهزة + نتيجة الدورة ص) / مجموع الديون < 1.

الجدول رقم 08: نسب السيولة الصافية

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2016	2015	2014	البيان
	161	93	79	قيم جاهزة
	60191	60298	55120	نتيجة الدورة الصافية
	24471	30589	36707	مجموع الديون
	2,00	1,73	1,50	نسبة السيولة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم 9.

التعليق:

بما أن نسب السنوات الثلاث أكبر من الواحد، فهذا يعني أن القيم الجاهزة و الأرباح الصافية تغطي الديون في الأجل القصير.

7) مؤشرات المردودية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

مردودية رقم الأعمال = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

الجدول رقم 09: مؤشرات المردودية

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
60191	60298	55120	النتيجة الصافية
170610	170610	170610	الأموال الخاصة
474284	474074	473670	رقم الأعمال
0,36	0,36	0,33	المردودية المالية
0,13	0,13	0,12	مردودية رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا بالملحق رقم 9.

التعليق:

تظهر المردودية للسنوات الثلاث إيجابية، رغم انخفاض طفيف في النتيجة الصافية لسنة 2016، و نفس الشيء بالنسبة لمردودية رقم الأعمال.

(8) التدفق النقدي:

التدفق النقدي = النتيجة الصافية + مخصصات الامتلاك.
التمويل الذاتي = التدفق النقدي - النتيجة الموزعة.

الجدول رقم 10: التدفق النقدي

الوحدة: 1000 دج

2016	2015	2014	السنوات البيان
60191	60298	55120	نتيجة الدورة
14167	14167	19417	مخصصات الإهلاك
74358	74465	74537	التدفق النقدي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من الملحق رقم 9.

التعليق:

نلاحظ انخفاض متوالي خلال ثلاث سنوات و هذا راجع لعدم توزيع نتيجة الدورة و ذلك وفقا لسياسة المؤسسة من أجل تطوير نشاطها و توفير الموارد الخاصة.

(9) تقييم الحالة المالية للمشروع:

من خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع، و المؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة. و بالنسبة للتدفق النقدي فهو إيجابي يعني التقدم في عمليات التشغيل، مما يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، و بذلك ترتفع إمكانية تجاوز الحالات الطارئة.

كما أن قدرة العميل على السداد جيدة حيث تغطي الأموال الخاصة الديون المترتبة على المؤسسة أما نسبة التمويل الدائم فتشير إلى أن المشروع في أمان يمكنه تجنب المخاطر، و نتائج الدورات الثلاث المقدره سوف تسمح بتغطية التكاليف و تحقيق أرباح تمكنها من تسديد ما يمثل 6118000 دج سنويا مع زيادة في رأسمال المبنية.

و بعد دراسة السوق توضح أن الطلب على المنتج في تزايد، و العرض محدود و المنافسة قليلة (ملينة وحيدة في المنطقة)، و إضافة إلى الضمانات التي سبق الاطلاع عليها التي التزم بها الزبون "س"، و بعد تحليل كل المؤشرات، تمكن بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ممثلا في وكالة مغنية 411 بالخروج بتقييم نهائي، و تمت الموافقة على منح القرض بالتنسيق مع المديرية الجهوية بتلمسان و المركزية بالعاصمة. و بعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة و مراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون "س" لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضعية المالية و الاقتصادية للمنشأة و طريقة التسيير و تفقد حالة الضمانات المقدمة.

المطلب الخامس: تقييم عملية منح قروض الاستثمار بوكالة مغنية لبنك CPA

من خلال التربص الذي قمنا به في وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بمغنية و بالأخص بمصلحة القروض، و بناء على مكانة هذه المصلحة و الأهمية التي تحظى بها لدى البنك، لاحظنا وجود تنسيق بين الإطارات و الأعوان المكلفين بدراسة طلبات القروض، و كذلك خبرتهم و كفاءتهم في تحليل و أخذ القرارات المتعلقة بالزبائن معتمدين في ذلك على مختلف الوسائل العلمية الدقيقة كالتحليل المالي، المحاسبة و نظام الإعلام الآلي الذي لا غنى عنه في هذه المصلحة.

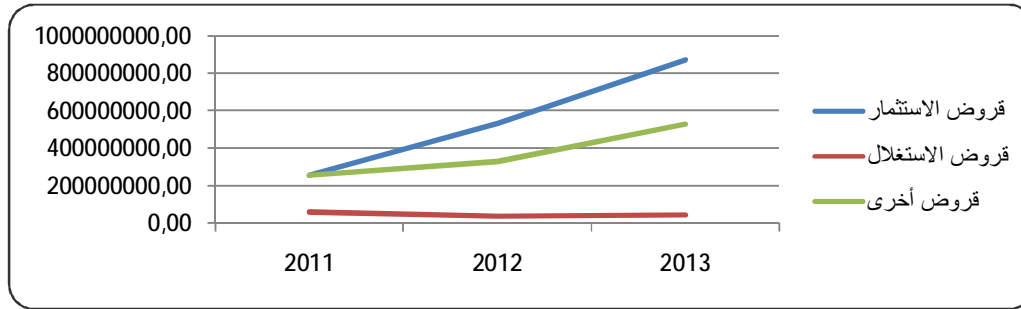
و بما أن الدراسة التطبيقية اقتصرت على قروض الإستثمار، فقد ارتأينا تخصيص جانب من الدراسة في عرض حجم قروض الاستثمار مقارنة بالقروض الأخرى، علما أن هذا التفاوت في منح القروض يكون مخططا له من الهيئات العليا تماشيا مع أهداف السياسة النقدية و المالية و الاقتصادية ككل، و الجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول 11 رقم: إجمالي القروض الممنوحة من وكالة مغنية لبنك CPA

السنوات البيان	2011	2012	2013
قروض الاستثمار	255000000,00	532000000,00	872000000,00
قروض الاستغلال	61000000,00	38000000,00	46000000,00
قروض أخرى	255000000,00	330000000,00	530000000,00
إجمالي القروض	571000000,00	900000000,00	1448000000,00

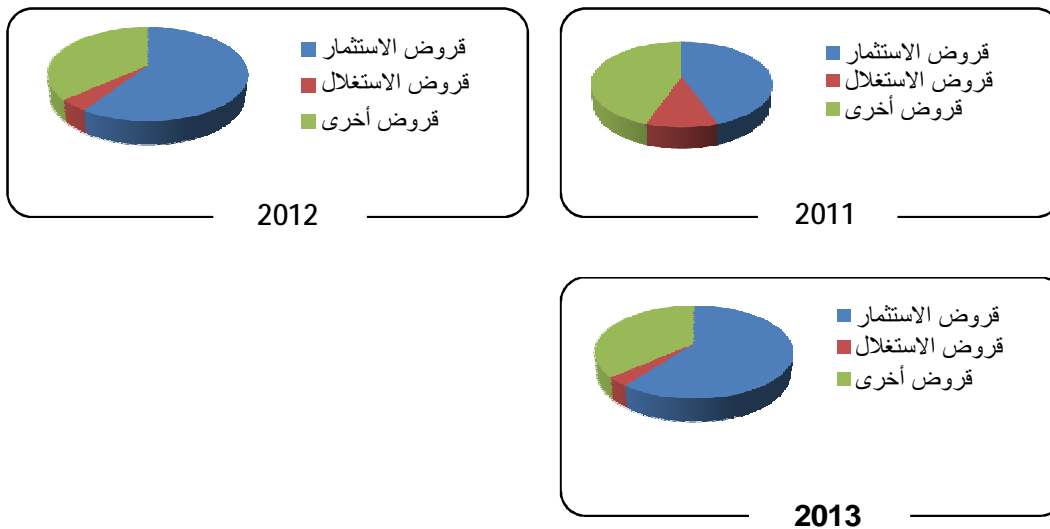
المصدر: معلومات من مسؤول مصلحة القروض بوكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA .

الشكل رقم 05: منحى بياني لتطور منح قروض وكالة مغنية لبنك CPA



المصدر: معلومات من الجدول رقم 11.

الشكل رقم 06: توزيع قروض بنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة مغنية



المصدر: معلومات من الجدول رقم 11.

تحليل النتائج:

من خلال معطيات الجدول 11، يتبين لنا أن قروض الإستثمار تمثل أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أنها ازدادت في سنة 2012 بنسبة 108,6% و في سنة 2013 ب 64%، على غرار قروض الاستغلال التي تراجعت بنسبة 37,7% في سنة 2012، و ازدادت ب 21% في 2013. أما القروض المتبقية فارتفعت ب 41% في 2012 و بنسبة 60,6% في 2013.

من خلال الدراسة التطبيقية التي شملت قرضا استثماريا قامت بطلبه شركة تضامن و باستخدام أهم المؤشرات و النسب الملائمة التي تعكس وضعيتها لتقدير إمكانية السداد و كذا إمكانية حدوث مخاطر خلصنا إلى أن الشركة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك، و لديها مردودية جيدة كون منتجها واسع الاستهلاك، و هذا ما يجنبها المخاطر التجارية، إضافة إلى سمعة العميل الجيدة و خبرته و كفاءته في إدارة المشروع. وبناء على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة و كذا الضمانات المقدمة قبل طلبها لتفعيل هذا الإستثمار المربح.

خاتمة الفصل:

يعتبر الاستثمار توظيفاً للمال بهدف زيادة رأس المال و تنميته و تحقيق أرباح و يكون بموجب قرار يتخذ قبل البدء في المشروع الاستثماري، مع مراعاة المخاطر و العوامل المؤثرة فيه، و التغير في قيمة النقود عند حساب تكاليف و عوائد الاستثمار، لدى على المنشآت الأخذ بالمعايير و التقنيات عند تقييم مشروعها الاستثمارية.

يختلف حجم الأموال اللازمة لإقامة أي مشروع حسب طبيعته، و نوع المنتج الذي سيقدمه من جهة و من جهة أخرى حسب حاجة المشروع من الأصول و نوعها و مواصفاتها مصاريف التأسيس و تأمين مقدار معين من السيولة لتشغيل المشروع لدورة إنتاجية. و عندما تكون المنشأة بإمكاناتها الذاتية غير قادرة على تأمين قيمة الدفعات اللازمة، يمكن أن تلجأ إلى مصادر التمويل المختلفة، و ذلك وفقاً للسياسة العامة لشركة المشروع قلها الخيار إما بالحصول عليه من المساهمين (حقوق الملكية) و رأس المال المقترض (الخصوم)، أو من مصادر داخلية أو بشكل غير مباشر باستئجار الأصول غير أنه تبين أن أرباح المؤسسة تزداد بزيادة الاعتماد على القروض في ظل الظروف الاقتصادية الحسنة، و هذا يتطلب تحقيق التوازن بين العائد و المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل نفسه، كما أن ارتفاع معدلات الضرائب الخاصة بالصناعة يرفع من الاعتماد على القروض.

و ما نستخلصه من دراساتنا التطبيقية التي قمنا بها في وكالة مغنية لبنك القرض الشعبي الجزائري، هو أن مفهوم الخطر ملازم دائماً لعملية منح القروض لدى فإن البنك يسعى للتقليل و التحوط من هذه المخاطر، و ذلك بتحليل طلبات القروض أين يقوم بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسات الطالبة للقروض، و حساب و تحليل قوائمها المالية معتمداً على مختلف النسب، كما يفرض البنك على مقترضيه ضمانات كافية تضمن له تسديد قيم القروض و فوائدها. و هذه الدراسات من شأنها ضمان التنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمشروع موضوع القرض، و هذا في حد ذاته جيد بالنسبة لكلا الطرفين.

و ما لاحظناه هو أن بنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة مغنية) له قابلية واسعة لتمويل الاستثمارات في شتى التخصصات، ما يعنى مساهمته في بعث ديناميكية اقتصادية في المنطقة، و هذا تماشياً مع سياسة الدولة الاقتصادية، حيث أعلنت الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار عن الشروع في تطبيق تدابير لدعم الاستثمار ابتداءً من سنة 2013 و المتمثلة في:

- 1) منح قروض بدون فوائد تتباين وفق تكلفة استثمار انجاز المشروع بحيث لا يتجاوز:
 - 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت أقل أو تساوي مليوني دينار.
 - 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت تتجاوز مليوني دينار و تقل أو تساوي خمسة ملايين دينار
 - منح قرض بنكي لا يتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للإستثمار.

- (2) قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الاستثمارية الذي حدد كآآتي:
- 75% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الري و الصيد البحري.
 - 50% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل القطاعات الأخرى.
 - إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا، مع الإشارة إلى أن نسب تخفيض القروض المذكورة أعلاه تم رفعها على التوالي إلى 90% و 75% من النسب المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية، حيث لا يتحمل المستفيدون من القروض سوى الفارق غير المسير من نسبة الفائدة¹.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ يشمل الجانب الأكبر من استخداماته، لذلك تولى البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة باعتبارها من أهم العوامل لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول، كما أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه، و رخاء المجتمع الذي يخدمه.

إن القروض تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تقوم بدور فعال في زيادة الطاقة الإنتاجية و بالتالي زيادة الإنتاج و العمالة عن طريق استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ذات عوائد مرتفعة، فالقروض تعتبر أهم وسيلة للبنوك لاستثمار مواردها المالية و عدم إبقائها جامدة،

كما تعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الاقراضية، أي توسيع النشاط الاقتصادي و ذلك بتحقيق أهداف متعددة كزيادة الإنتاج و الاستثمار من حيث الكمية و النوعية حتى يتحقق النمو و الاستقرار الاقتصادي، و بالتالي الوصول إلى الفائض الإنتاجي الذي يحفز على التصدير و يقلل من الاستيراد و تبرز هذه الفعالية من خلال:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على العقود و الوعد بالوفاء.
- الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة الزراعة و استغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال و خلق قيمة مضافة.
- تحويل المبالغ المكتتزة إلى إيداعات تساهم في عرض رأس المال و بالتالي فتح أبواب الاقتراض و إفادة كل المجموعات الاقتصادية و الاجتماعية.
- القضاء على البطالة و استغلال الموارد البشرية المؤطرة و الكفاءة و ذلك بإعطائها الفرص الكفيلة بتجسيد طموحاتها على أرض الواقع، مما ينوع الاستثمار و يفعله.
- إن تحليل و دراسة المشاريع الممولة من طرف البنوك يكفل حسن تسييرها مما يفعل مردوديتها.
- تشجيع الأفراد على التعامل مع الأسواق النقدية، و تقديم ادخارهم و بالتالي منع تسرب الأموال إلى الخارج إذا ما توفر قي الداخل العائد و الضمان و الثقة في البنوك، و بهذا فإن الأرباح تخص جميع الأطراف.
- و منه فإن مساهمة القروض في تنمية الاقتصاد هو دليل على أنه تجسيدا لسياسة اقتصادية سليمة تؤدي إلى زيادة الاستثمار و التوطين، الشيء الذي يجعلها أكبر مصدرا لتمويل المشروعات، و فعاليتها و أهميتها تعد طاقة لمواجهة التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

و من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية، استطعنا الوصول إلى مجموعة نتائج موافقة للفرضيات، و هو ما يجعلنا نُقدم على إعطاء التوصيات التالية:

1. ضرورة مواصلة إصلاح الجهاز المصرفي و المالي بشكل عميق، حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني و التكيف مع التطورات العالمية بكفاءة و فعالية.
2. محاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية و الاستفادة منها.

و على ضوء دراستنا توصلنا إلى معرفة أهمية قروض الاستثمار في الاقتصاد الوطني و دور القطاع المصرفي في تمويله في إطار التمويل غير المباشر و حيوية الموضوع و أهميته جعلتنا نكتشف أن هناك جوانب يجب مناقشتها و دراستها، و هي لا تندرج ضمن إشكالتنا بل تمثل تساؤلات نود أن يهتم بها الطلبة في الدفوعات الموالية و هي:

1. ما مدى فعالية التحليل المالي في منح قروض الاستثمار؟ و هل تتحكم فيه البنوك الجزائرية؟ و هذا في إطار مقارنة بين بنكين أو أكثر.
2. ما مدى اعتماد أصحاب القرار في منح قروض الاستثمار على التحليل المالي ضمن الإطار الكلي لدراسة ملف قرض؟

3. هل يمكن إرجاع تعثر القروض المصرفية لضعف الاهتمام بالتحليل المالي؟
أم أن هناك أسباب أخرى و جبهة؟

و في الأخير نؤكد على أهمية و حيوية الموضوع، و خاصة لبحث موسع في شتى التخصصات، و هي محاولة لا ندعي فيها الإمام الكامل بجوانب الموضوع.
و نلتمس من أساتذتنا الكرام و المشرفين على البحث العلمي التوجيه و النقد و هذا يشكل حافزا لنا و لغيرنا لمواصلة المشوار.

الملاحق



COMPTE RENDU DE VISITES

Siège de _____

Contact pris par : _____

RELATIONS BANCAIRES
(par ordre d'importance)

NOM : _____
ou raison sociale _____

Adresse : _____ Tél. : _____

Capital : _____ Date de création : _____

Profession : _____

PERSONNES A CONTACTER : _____

Relations du Client pouvant nous aider à cette démarche : _____

Renseignements activité de l'entreprise - Nombre d'ouvriers - Débouchés - Rendement
Clientèle - Fournisseurs, etc...

C.A.

COMPTE RENDU DE VISITES

DATE	A REVOIR le

SECTEUR PRIVE

ETUDE DE CREDIT
SUPPORT NORMALISE

CONDITION

UNITE :

AGENCE :

No DE COMPTE :

DATE D'OUVERTURE :

Nouvelle demande Renouvellement

NOM OU RAISON SOCIALE :
 ADRESSE EXACTE : TELEPHONE :
 ACTIVITE (PRECISE) :
 FORME JURIDIQUE : CAPITAL OU RAISON :
 IMMATRICULATION AU R.C. No : DATE : LIEU :
 LOCAUX USINE SIS AU : PROPRIETE LOCATION GERANCE LIBRE
 FONDS DE COMMERCE SIS AU : PROPRIETE LOCATION GERANCE LIBRE
 PRINCIPAUX ASSOCIES : NOM DU GERANT :

CREDITS DEMANDES (EN MILLIERS DE DINARS)

NATURE DES CREDITS	ECHUS		SOLLICITES		ENGAGEMENT AU	GARANTIES	
	Montant	Echéance	Montant	Echéance		NATURE	Montant
CREDITS DIRECTS						HYPOTHEQUE 1er RANG	
						NANTISSEMENT	
						FONDS DE COMMERCE	
						MATERIEL	
						BONS DE CAISSE	
						MARCHANDISES	
						MARCHE PUBLIC	
CREDITS PAR SIGNATURE						CAUTIONS / AVALS	
						Gerant/ASSOCIES/D.G.	
						TIERS SOLVABLES	
						DELEGATION ASSURANCE	
						INCENDIE	
						VIE	
TOTAUX							
ENCOURS AUTRES BANQUES						L.C.A. CREANCES	
CREDITS DIRECTS						LETTRE DE FUSION	
CREDITS P/SIGNATURE						PROVISIONS DIVERSES	

POSITIONS DECAIRES DU COMPTE (EN MILLIERS DE DINARS)

						Périodes	
						10	
						20	
						30	
						Escompte	
						C.M.T.	

DEPOUILLEMENT DE BILAN

(en milliers de dinars)

POSTES D'ACTIF			POSTES DU PASSIF		
VALEURS INCORPORELLES			FONDS SOCIAL OU PERSONNEL		
TERRAINS + BATIMENTS			RESERVES ET PROVISIONS POUR PERTES		
MATERIEL ET OUTILLAGE			BENEFICES ANTERIEURS		
MATERIEL DE TRANSPORT			BENEFICES DE L'EXERCICE (A REPORTER)		
AUTRES IMMOBILISATIONS			(13) TOTAL DES FONDS PROPRES		
(1) TOTAL DES IMMOBILISATIONS BRUTES			DETTES D'INVESTISSEMENT		
(2) TOTAL DES AMORTISSEMENTS (-)			DETTES ENVERS LES ASSOCIES		
(3) IMMOBILISATIONS NETTES (1 - 2)			CREDIT A MOYEN TERME		
CAUTIONNEMENTS VERSES			PART DU DECOUVERT GARANTI PAR BDC		
CREANCES SUR ASSOCIES			(14) TOTAL DES FONDS D'EMPRUNTS		
CREANCES A PLUS D'UN AN			(15) FONDS PERMANENTS BRUTS (13 + 14)		
(4) TOTAL DES V.T.I.			NON VALEURS (PERTES, FRAIS D'ETS) (-)		
(5) TOTAL DE L'ACTIF IMMOBILISE (3 + 4)			(16) FONDS PERMANENTS NETS		
(6) FONDS DE ROULEMENT POSITIF (5 - 16)			(6) FONDS DE ROULEMENT NEGATIF (16 - 5)		
MARCHANDISES OU MAT. ET FOURN.			(17) DETTES DE STOCKS ET AVANCES		
PRODUITS FINIS			FOURNISSEURS, EFFETS A PAYER		
TRAVAUX EN COURS			AVANCES ET ACOMPTES CLIENTS		
(7) TOTAL DES VALEURS D'EXPLOITATION			(18) CREANCIERS PREVILEGIES		
AVANCES AUX FOURNISSEURS			DETENTION POUR COMPTE		
CLIENTS ET FACTURES A ETABLIR			IMPOTS D'EXPLOITATION DUS		
EFFETS A RECOUVRER			AUTRES (ORGANISMES SOCIAUX, PERSONNEL)		
AVANCES POUR COMPTE			(19) AUTRES DETTES A MOINS D'UN AN		
AVANCES D'EXPLOITATION			(20) BENEFICES A DISTRIBUER		
(8) TOTAL DES CREANCES			(DE L'EXERCICE)		
(9) ACTIF CIRCULANT A FINANCER (7 + 8)			(21) PASSIF CIRCULANT FINANCIER		
(10) B.F.R. POSITIF (9 - 21)			(17 + 18 + 19 + 20)		
BANQUE + C.C.P			(10) B.F.R. NEGATIF (21 - 9)		
CAISSE			AVANCES BANCAIRES (CREDITS COURT TERME)		
(11) TOTAL DES DISPONIBILITES			EFFETS FINANCIERS (TOMBEES C.M.T.)		
(12) TOTAL DES ACTIFS CIRCULANTS (9 + 11)			(22) TOTAL DES DETTES FINANCIERES		
			(23) TOTAL DES DETTES A COURT TERME (21 + 22)		

PRINCIPAUX RATIOS

STRUCTURE			SOLVABILITE FINALE		
$\frac{F.R. \times 360}{C.A.}$ - Nbre. DE JOURS			FONDS ENGAGES (F.P. + B.D.C. NANTIS)		
			TOTAL DES DETTES (C/C ET B.D.C. EXCLUS)		
			RENTABILITE		
$\frac{B.F.R. \times 360}{C.A.}$ - Nbre. DE JOURS =			RESULTATS NETS =		
			F.P. + C/c + B.D.C. NANTIS		
			RESULTATS NETS =		
			CA		
			AUTOFINANCEMENT		
			(CASH - B.O.V)		
LIQUIDITE IMMEDIATE					
$\frac{ACTIF CUMUL. + DISPONIBLE}{TOTAL DETTES A C.T.}$					

I STRUCTURE FINANCIERE

PASSEE : CAUSES DES VARIATIONS DES POSTES (SUPERIEURES A 20 % PAR AN)

STRUCTURE EQUILIBREE OU DESEQUILIBREE — DESEQUILIBRE CONJONCTUREL OU STRUCTUREL

PREVISIONNELLE : AMELIORATION OU AGGRAVATION EN FONCTION DE L'AUTOFINANCEMENT ATTENDU ET
DES VARIATIONS DES IMMOBILISATIONS ET DES CAPITAUX PERMANENTS

II ACTIVITE

PASSEE : CAUSE DES VARIATIONS (OUTIL DE PRODUCTION, PRODUCTIVITE, QUALITE DES PRODUITS OU SERVICES, PRIX, etc...)

PREVISIONNELLE : CARNET DE COMMANDE, CONCURRENCE, NOUVELLES CAPACITES MATERIELLES ET TECHNIQUE,

APPROVISIONNEMENTS, CONJONCTURE, etc...)

(EN MILLIERS DE DINARS)

RUBRIQUES				EXERCICE EN COURS	PREVISION DE CLOTURE	SITUATION DES STOCKS (MOINS DE 3 MOIS) AU	
VENTES DE MARCHANDISES						MARCHANDISES	
PRODUCTION VENDUE						MATIERES PREMIERES	
PRESTATIONS FOURNIES						PRODUITS EN COURS	
TOTAL CA / TTC						PRODUITS FINIS	
MOUVEMENT CONFIE						EMBALLAGES	
						POUR LES ENTREPRISES DE TRAVAUX PUBLICS	
% MOUVEMENT / CA						TRAVAUX RESTANTS A EXECUTER	
						NOUVEAUX MARCHES	

الملاحق رقم 08

III OBJET DU CREDIT

FINANCEMENTS STOCKS CREANCES IMMOBILISATIONS AUTRES FINANCEMENTS

COMMENTAIRES

IV ETUDE DES RISQUES

RISQUE DE MEVENTES, TECHNIQUES, COMMERCIAL (STRUCTUREL OU CONJONCTUREL) RISQUE FISCAL (A JOUR, EN LITIGE POUR DA
DELAI DE PAIEMENT REDRESSMENT FISCAL FAIT OU EN COURS - SITUATION VIS A VIS DU PARA-FISCAL

RISQUE DE MEVENTES		RISQUE FISCAL	
TECHNIQUES		COMMERCIAL	
STRUCTUREL		CONJONCTUREL	
RISQUE FISCAL		(A JOUR, EN LITIGE POUR DA)	
DELAI DE PAIEMENT		REDRESSMENT FISCAL FAIT OU EN COURS	
SITUATION VIS A VIS DU		PARA-FISCAL	

LE FONDE DE POUVOIR

CONCLUSIONS ET AVIS MOTIVES DES

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE

NOM ET SIGNATURE

NOM ET SIGNATURE

PIECES JOINTES AU DOSSIER (A ENUMERER)

POSTES D'ACTIF				POSTES DU PASSIF			
2014	2015	2016	2014	2015	2016	EN MILLIERS DE D.A.	
LEURS INCORPORELLES			FONDS SOCIAL OU PERSONNEL	170 610	170 610	170 610	
IMMOBILISATIONS			RESERVES ET PROV. POUR PERTES				
IMMOBILISATIONS	213 435	194 018	BENEFICES ANTERIEURS				
IMMOBILISATIONS			BENEFICE DE L'EXERCICE (A REPORTER)	55 120	60 298	60 119	
T. immobil.brutes	213 435	194 018	(13) TOTAL DES FONDS PROPRES	225 730	230 908	230 729	
TOTAL AMORT. (-)	19 417	14 167	DETTES D'INVESTISSEMENT				
IMMOB.NETTES(1-2)	194 018	179 851	DETTES ENVERS LES ASSOCIES				
AMORTISSEMENT VERSES			CREDIT A MOYEN TERME	36 707	30 589	24 471	
CREANCES SUR ASSOCIES			PART DU DECOUVERT GARANTI PAR BDC				
CREANCES A PLUS D'UN AN			(14)TOTAL Des Fonds D'EMPRUNTS	36 707	30 589	24 471	
TOTAL DES V.T.I.	0	0	(15)FDS.PRTS.BRUTS(13+14)	262 437	261 497	255 272	
ACTIF Imm(3+4)	194 018	179 851	NON VALEURS (PERTES,FRAIS DETS) (-)				
FONDS R. Pos(5-16)	68 413	81 646	(16) FONDS PERMANENTS NETS	262 437	261 497	255 272	
MAT. ET FOUR.	0	0	(6) FONDS . ROUL. NEGATIF (16-5)				
PRODUITS FINIS			(17) DTES DE STOCKS ET AVANCES	0	0	0	
TRAVAUX EN COURS			FURNISSEURS,EFFETS A PAYER				
TOTAL VAL. D'Exp	0	0	AVANCES ET ACOMPTES CLIENTS				
AVANCES AU FOURNISSEUR			(18) CREANCIERS PRIVILEGIES	4 875	4 875	4 875	
DETTES ET FAC. A Etab.	0	0	DETENTION POUR COMPTE				
FAC. A RECQUVRE			IMPOTS D'EXPLOITATION DUS	4 875	4 875	4 875	
AVANCES POUR COMPTE			AUTRES (ORG. SOCIAUX.PERSONNEL)				
AVANCES D'EXPLOITATION			(19) AUTRES.Dts.A MOINS D'UN AN	0	0	0	
TOTAL CREANCES	0	0	(20) BENEFICES A DISTRIBUER (DE L'EXERCICE)	0	0	0	
ACTIF CIRC.FIN (7+8)	0	0	(21) PASS. CIRCULANT FINANCIER (17+18+19+20)	4 875	4 875	4 875	
BANQUE + C.C.P			(10)B.F.R. NEGATIF (21-9)	4 875	4 875	4 875	
CASSE	79	93	AVANCES BANC. (C.C.T)	0	0	0	
TOTAL DISPONIB.	79	93	EFFETS FINANCIERS (embées CMT)	6 118	6 118	6 118	
TOTAL DES ACTIFS CIRCULANTS (9+11)	79	93	(22)TOTAL DES DETTES FINANCIERES	6 118	6 118	6 118	
			(23)TOTAL DES DETTES A COURT TERME (21+22)	10 993	10 993	10 993	

PRINCIPAUX RATIOS

STRUCTURE	2014	2015	2016	SOLVABILITE FINALE	2014	2015	2016
Ratio de liquidité DE COURS =	52	62	68	FONDS ENGAGES (F.P.+BDC.NANTIS)	4,34	5,56	6,91
Ratio de liquidité DE MOYEN =	4	4	4	TOTAL DES DTES (C/C ET B.D.C. EXCLUS)			
Ratio de liquidité IMMEDIATE				RENTABILITE			
Ratio de liquidité CIRCULANTE =	1,50	1,73	2,00	RESULTATS NETS =	0,33	0,36	0,38
				F.P.+C/C+B.D.C. NANTIS			
				RESULTATS NETS =	0,12	0,13	0,13
				C.A.			
				AUTOFINANCEMENT (Cash-Flow)	74 537	74 465	74 350

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1. حسني بيومي، "أساسيات التمويل و الإستثمار"، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، مصر طبعة 1994.
2. حسين جميل البديري، "البنوك، مدخل محاسبي و إداري"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 2003.
3. حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، "الإستثمار و التمويل بين النظرية التطبيق"، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة 1999.
4. سيد سالم عرفة، "إدارة المخاطر الإستثمارية"، دار الراجحة للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2009.
5. شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1992.
6. طاهر حردان، "أساسيات الإستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، دار البداية طبعة 2009.
7. طاهر حيدر حيدر، "مبادئ الإستثمار"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية 1997.
8. عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة: عملياتها و إدارتها"، الدار الجامعية، مصر طبعة 2000.
9. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة و اقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر طبعة 2000.
10. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، "إدارة الإئتمان"، دار وائل للنشر، طبعة 1999.
11. قاسم نايف علوان، "إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، طبعة 2009.
12. ماجد أحمد عطى الله، "إدارة الإستثمار"، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2011.
13. محب خلة توفيق، "الهندسة المالية: الإطار النظري و التطبيقي لأنشطة التمويل و الإستثمار"، دار الفكر الجامعي، طبعة 2011.
14. محمد سعيد أنور سلطان، «إدارة البنوك»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2005.
15. محمد سعيد أنور سلطان، «إدارة البنوك»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر طبعة 2005.
16. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر و التوزيع، طبعة 2006.
17. محمد محمود عبد ربّه، "دراسات في محاسبة التكاليف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2000.
18. منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرار"، مركز الدلتا للطباعة، طنطا، مصر طبعة 2009.

المجلات و اليوميات و المؤتمرات:

1. عبد الجليل بوداح، "معالجة المخاطرة في حال منح القروض البنكية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منشوري، قسنطينة 8 ديسمبر 2008.
2. كمال رزيق، فريد كورتل، "المؤتمر العلمي السنوي"، جامعة فيلا دلفيا الأردنية المنعقدة في الفترة 4 - 2007/7/5.
3. يومية "صوت الأحرار"، يوم 2013/1/4.

المواقع الإلكترونية:

1. [www. Eqtissad blog spot .com](http://www.Eqtissad.blogspot.com)
2. [www.andi dz](http://www.andi.dz)